مركز مالكوم كير-كارنيغي
للشرق الأوسط

أيار/مايو 2025

الجمهورية الثانية: إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي

يزيد صايغ

الجمهورية الثانية:
إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي

يزيد صايغ

© 2025 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، جميع الحقوق محفوظة.

لا تتّخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسّسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ تعبّر وجهات النظر المذكورة في هذه الدراسة عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.

يُمنع نسخ أو نقل أيّ جزءٍ من هذه المطبوعة بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة، من دون الحصول على إذنٍ خطّي من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي أو مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. يُرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المطبوعات
1779 جادة ماساتشوستس
شمال غرب واشنطن العاصمة 20036
هاتف: 1+ 202 483 7600
فاكس: 1+ 202 483 1840
CarnegieEndowment.org

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط
شارع الأمير بشير، برج اللعازرية
رقم المبنى 2026 1210، الطابق الخامس
وسط بيروت، ص.ب. 1061-11
رياض الصلح، لبنان
هاتف: 961+ 1 99 14 91
فاكس: 961+ 1 99 15 91
Carnegie-MEC.org

هذه المطبوعة متاحةٌ للتنزيل مجانًا من الموقع الإلكتروني Carnegie-MEC.org.

المحتويات

ملخّص	1
مقدّمة	3
القطيعة مع الماضي وتفكيكه	5
تشكيل الجمهورية الثانية في مصر	14
طبيعة النظام في ظلّ الجمهورية الجديدة	21
خاتمة	28
نبذة عن المؤلّف	31
هوامش	33
مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط	47

ملخّص

يسعى الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تحديث مصر. وتستند «الجمهورية الجديدة» التي يعكف على بنائها إلى إعادة تحديدٍ جذرية للعقد الاجتماعي الذي أُرسيت دعائمه بعد العام 1952، كما تنطوي على إنتاج شكلٍ جديد من رأسمالية الدولة، وتكريس سلطاتٍ رئاسية موسّعة في إطار الوصاية العسكرية الناشئة. ومع أن النظام قوي ومتماسك في أعلى الهرم، تبقى الجمهورية الثانية عرضةً لخطر التفكّك بسبب عجز النظام عن تحقيق الهيمنة الاجتماعية والسياسية واعتماده المفرط على الأدوات القسرية.

نقاط أساسية

- استبدل السيسي برامج الرعاية الاجتماعية الموسّعة وسياسات إعادة توزيع الثروة التي كانت سائدة خلال جمهورية ما بعد العام 1952، بمبدأ «مفيش حاجة ببلاش» (لا شيء بالمجان)، بالتزامن مع تهميش القطاع العام، الذي شكّل في السابق القاعدة الاجتماعية والسياسية الأساسية للنظام.

- منح الرئيس لنفسه صلاحياتٍ رئاسية «فائقة» أوسع بكثير من تلك التي اضطلع بها جميع رؤساء مصر السابقين.

- تُعدّ الهيمنة السياسية للقوات المسلحة عاملًا راسخًا وأساسيًا في تشكيل الجمهورية الثانية.

- إن نموذج رأسمالية الدولة الذي يتّبعه السيسي، والذي يرتكز على الكيانات شبه الحكومية الخاضعة لسيطرته، يرسي اقتصادًا هجينًا ينطوي على شراكات بين مختلف هيئات القطاع العام، وأيضًا على إخضاع رأس المال الخاص لحاجات الدولة.

- ثمّة تضارب جوهري في الأهداف التي يسعى السيسي إلى تحقيقها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يهدّد استدامة الجمهورية الجديدة التي يبنيها.

نتائج وتوصيات

- يُعدّ النظام المصري قويًا ومتماسكًا في قمة الهرم، بيد أنه يرتكز على بنى سياسية وإيديولوجية ضعيفة، ما يرغمه على توسيع نطاق شبكات المحسوبية التابعة له لتشمل دائرةً أكبر من المستفيدين، على الرغم من تضاؤل الموارد المالية المتاحة أمام الدولة.

- يستثمر النظام في القمع والهيمنة الإيديولوجية من خلال السيطرة على الفضاء الإعلامي، واتّخاذ إجراءات اقتصادية تخفيفية مثل برامج الدعم النقدي للفقراء. ولكن هذه المبادرات تبقى قاصرةً عن منحه إجماعًا اجتماعيًا وسياسيًا يُعتدّ به، نظرًا إلى التراجع الحادّ في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والعزوف عن إجراء إصلاحاتٍ هيكلية من شأنها تحرير قوى السوق.

- حالَت التدفّقات المالية المتكرّرة الوافدة من الشركاء الخارجيين وحدها دون دخول النظام في دوامة أزمة كبرى، لكنها سمحت له بمواصلة انتهاج سياسات عامة واستراتيجياتٍ استثمارية فاقمت المشاكل الاقتصادية القائمة، وأبقته غير مجهّزٍ لمواجهة التحديات المقبلة.

- قد لا تستمرّ الجمهورية الثانية بعد رئاسة السيسي، لكن لا عودة عن القطيعة بينها وبين جمهورية ما بعد العام 1952، وبالتالي يبدو أن إرث الجمهورية الجديدة سوف يبقى، سواء كانت تأثيراته إيجابية أم سلبية.

- إن تراكم الثروات الخاصة بأعضاء الدائرة الضيّقة للنظام يجعل منهم جزءًا من طبقة أصحاب الرساميل والأملاك، ما يشير إلى حدوث عملية دمجٍ جديدة بينهم وبين الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. وهذه هي ربما النتيجة الأكثر ديمومةً التي تفرزها الجمهورية الثانية.

مقدّمة

الرئيس عبد الفتاح السيسي يعيد تشكيل مصر. فقد أكّد في آذار/مارس 2021 «ميلاد دولة جديدة وجمهورية جديدة»، مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة لتحلّ محلّ القاهرة، العاصمة القديمة.[1] وعلى الرغم ممّا بدا من غرورٍ في هذا التصريح، فالحديث عن انتقالٍ إلى جمهورية جديدة تعقِب تلك التي أنشأتها القوات المسلحة المصرية بعد العام 1952 لم يكن مجرّد مبالغة. في الواقع، لا يمكن التقليل من شأن القطيعة العميقة التي أحدثتها الثورة الشعبية التي انطلقت شرارتها في العام 2011 ثم الثورة المضادّة التي قادتها في العام 2013 القوات المسلحة بقيادة السيسي، الذي كان آنذاك وزيرًا للدفاع. ففيما تُعقَد في الكثير من الأحيان مقارناتٌ بين مقاربة السيسي الرئاسية ومقاربات رؤساء مصر السابقين، ولا سيما جمال عبد الناصر، الذي حكم من العام 1954 إلى العام 1970، تُعدّ أوجه الشبه هذه سطحية. فطبيعة نظام الحكم الراهن المركزي والمدعوم عسكريًا بقيادة شخصية قوية وكاريزمية، إنما تمثّل انقطاعًا عن الإرث السابق أكثر من كونها امتدادًا له.[2]

«الجمهورية الجديدة» هي عبارة بلاغية تجسّد مساعي السيسي الرامية إلى تحديث مصر. ويتجلّى ذلك من خلال إعادة بناء مساحاتها الحضرية، وتوسيع بنيتها التحتية القومية، وتطوير قدرات قواتها المسلحة، وهذه مشروعات يريد الرئيس في مقابلها امتثالَ الشعب. لا تزال «الجمهورية الثانية» في طور التشكُّل، لكن ابتعادها عن إرث الماضي ومساراته يظهر بوضوحٍ من خلال طرقٍ ثلاث: أولًا، حدث ما يمكن وصفه بعملية تفكيكٍ، أو حتى تقويضٍ، لعناصر رئيسة من النظام الاجتماعي السياسي السابق. ويشمل ذلك القضاء التام على هامش التنافس السياسي القانوني والمعارضة السلمية، وهو هامشٌ كان محدودًا أساسًا؛ وإعادة تعريف العقد الاجتماعي على نحو جذري؛ وإحداث تغيير استراتيجي في الاتجاه الاقتصادي للبلاد؛ إضافةً إلى إضعاف الجهاز البيروقراطي الحكومي والجناح المدني للدولة، بما في ذلك الهيئات الرقابية والقضاء.

ثانيًا، بُذلت جهودٌ لإعادة تشكيل أدوات السلطة وحرمان المنافسين السياسيين المحتملين من أي هامش مناورة. وتضمّن ذلك الانخراط في القمع المفرط وتوسيع صلاحيات أجهزة الأمن القسرية التابعة للدولة، والهيمنة على الفضاء الإعلامي والخطاب العام، ونشر إيديولوجيا قائمة على القومية المفرطة والارتياب، فضلًا عن تكوين كادرٍ جديدٍ من الشباب الموالين للنظام الحاكم والبيروقراطيين النموذجيين.

وثالثًا، شهد النظام الحاكم ونواته الداخلية تحوّلًا تجلّى من خلال تركُّز السلطة في يد السيسي ودائرته الضيّقة من المقرّبين، ما أفضى إلى غياب مراكز القوى المتصارعة التي لطالما أزعجت أسلاف السيسي، وإلى تكريس الوصاية العسكرية على الحياة المدنية في مصر. وأدّى ظهور هيئاتٍ شبه حكومية تابعة للرئيس، في موازاة تهميش مؤسسات القطاع العام الخاضعة للحكومة، إلى تحوّلٍ هيكلي ملحوظ يسمح للدولة بممارسة نفوذها على طبقة رجال الأعمال، ويتيح انضمام كبار أفراد النظام إلى طبقة أصحاب الرساميل والأملاك.

تُشكّل هذه الآليات الثلاث مجتمعةً برنامجًا جذريًا لإعادة تشكيل مصر. يبدو من نواحٍ عدّة أن إدارة السيسي تتبع ببساطة اتّجاهاتٍ عالمية، من ضمنها إعادة تنشيط رأسمالية الدولة، وتطبيق سياساتٍ تقشّفية تُسفر عن اتّساع الهوّة بين الأغنياء والفقراء وعن طمس الخطوط الفاصلة بين الطبقة الوسطى وطبقة محدودي الدخل، والقمع المنهجي لأشكال المعارضة العلنية، وتقييد نشاط المجتمع المدني، واستخدام التشريعات والتحوّل الرقمي لتوطيد أركان الحكم السلطوي وسياساته.[3] مع ذلك، ما يميّز إدارة السيسي إلى حدٍّ ما أنها لم تُنشئ حزبًا حاكمًا ولا تحالفاتٍ راسخة مع قوى اجتماعية بارزة، بل اختارت أن تحكم من خلال نظامٍ سلطوي تُفرَض فيه القرارات فرضًا من أعلى الهرم إلى قاعدته، مُستندةً في الغالب إلى مؤسسات الدولة. من هذا المنطلق، يُعدّ النظام الحاكم الذي نشأ منذ تسلُّم السيسي سُدة الرئاسة في العام 2014 أضيقَ اجتماعيًا وسياسيًا من أيّ نظامٍ مصري أُرسي منذ العام 1952. ونتيجةً لذلك، لم يستطع النظام الراهن حتى الآن ترجمةَ سلطته القسرية إلى هيمنةٍ سياسية أوسع، لكن من غير المؤكّد ما إذا كان ينوي ذلك أساسًا، نظرًا إلى اعتماده المكثّف على القمع على حساب السعي إلى بناء التوافق.

عمومًا، يظهر أن الأمور التي يريدها السيسي تتضارب في ما بينها باستمرار: فرضُ الحكم السلطوي من خلال أدواتٍ وأجهزة موالية له، إنما غير مسيّسة؛ وجذبُ رأس المال الخاص، لكن في ظلّ سيطرة الدولة على الاقتصاد وهيمنتها على السوق؛ وضبطُ الفساد، لكن مع ترسيخ المحسوبية؛ وإرساءُ حكمٍ مؤسّسي روتيني، إنما في ظلّ تمحوره حول شخص الرئيس؛ والتمتّعُ باستقلالية شبه كاملة في عملية صنع القرارات التنفيذية الرئاسية، في ظلّ التسليم بمصالح شركاء أقوياء ضمن تحالف مؤسسات الدولة الذي يرسّخ حكم الرئيس. وبما أن هذه التجاذبات تشكّل إحدى خصوصيات إدارة السيسي وجزءًا لا يتجزّأ من الجمهورية الجديدة التي يعمل على بنائها، فإنها تهدّد استدامة هذه الجمهورية على المدى البعيد.

مع ذلك، يبدو أن السيسي يعوّل على قدرته على الحفاظ على «البنية التحتية» للهيمنة لضمان متابعة النهج الراهن على الجبهات كافة طوال الفترة التي يُفترض أنها ولايته الرئاسية الأخيرة، وفقًا للتعديلات الدستورية التي أُجريت في العام 2019. وإذا نجح في ذلك، غالب الظن أن يسعى إلى تعديلٍ دستوري جديد يسمح له بالتجديد لولايةٍ إضافية بعد العام 2030، أي عام انتهاء ولايته الحالية. لكن هذا السيناريو يعتمد ربما على قدرة إدارته على مواجهة التحديات المتزايدة خلال السنوات الخمس المقبلة: أي النقص المزمن في رأس المال، وارتفاع مستويات الدين العام، وزيادة الفقر والتفكّك الاجتماعي، والأزمة البيئية التي

ستفاقم هاتَين المشكلتَين، فضلًا عن النزاعات الإقليمية التي تحيط بمصر وتهدّد أمنها القومي واقتصادها، ومن ضمنها تداعيات الحرب الأهلية في السودان التي تلقي بظلالها على مصر، والتهديدات المتشابكة في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بما في ذلك الخلاف مع إثيوبيا على مياه نهر النيل، وحالة انعدام الاستقرار في ليبيا، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر.

الرهانات إذًا مرتفعة للغاية. فمقترح الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أوائل العام 2025 بإعادة توطين أعدادٍ كبيرة من الفلسطينيين من غزة في مصر، يُظهر مدى ضيق هامش الخطأ المتاح أمام دولةٍ تعتمد قواتها المسلحة بشكلٍ كثيف على المساعدات العسكرية الأميركية، وتحتاج بالقدر ذاته إلى دعم واشنطن السياسي لتلقّي التمويل من المؤسسات المالية الدولية. في ظلّ الاتجاهات الراهنة، يبدو من شبه المؤكد أن القوات المسلحة المصرية، التي شكّلت الركيزة الأساسية لسلطة السيسي منذ تسلّمه الرئاسة في العام 2014، ستواصل دعمها له، بما في ذلك لولايةٍ إضافية. لكن إذا تفاقمت التحديات التي تواجهها مصر، قد تطالب القوات المسلحة بالحصول على المزيد من المزايا مقابل ولائها، أو قد تبحث عن بديلٍ لخلافة السيسي. لكن السؤال الحاسم أوسع نطاقًا: ما المصير الذي ينتظر الجمهورية الثانية؟ هل ستتوطّد أركانها، أم ستراوح مكانها، أم سوف تتداعى؟ الآن وقد شهدنا أفولَ جمهورية ما بعد العام 1952، هل سيتمكّن السيسي من إحداث تحوّلٍ كافٍ في مصر لضمان استمرار إرثه السياسي بعد مغادرته سُدة الحكم؟

القطيعة مع الماضي وتفكيكه

كان هدف السيسي الأول بعد استيلاء القوات المسلحة المصرية على السلطة في العام 2013 تفكيكَ النظام الذي حكم من خلاله سلفُه حسني مبارك البلاد. فقد رأى السيسي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن اللبرلة السياسية والاقتصادية النسبية التي طبعت العقد الأخير من حكم مبارك كانت متساهلةً بشكل مفرط، وبالتالي حمّلاها مسؤولية اندلاع ثورة العام 2011، وما لحقها من اضطراب سياسي وانكماش اقتصادي. كذلك لامَت القوات المسلحة مبارك على صعود مُنافسَين محتملَين لمكانتها المتميّزة: طبقة رجال الأعمال المحسوبين على السلطة الذين اكتسبوا قدرًا كبيرًا من النفوذ في ظلّ نجل الرئيس مبارك، جمال، والذين منعت القوات المسلحة عودةَ نفوذهم السابق عقب إطاحة مبارك في شباط/فبراير 2011؛ وجماعة الإخوان المسلمين التي فاز مرشّحها محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في العام 2012، وكان أول رئيس مدني في تاريخ مصر.

اتّخذت هذه القطيعة مع الماضي شكلَين رئيسَين. تَمثَّل الشكل الأول في هجومٍ متواصل هدفه القضاء على الحياة السياسية العامة وخنق المجتمع المدني، وبالتوازي، إخضاع طبقة الأعمال لنموذجٍ انتقاميّ من رأسمالية الدولة. وهنا تبدو المقارنةٍ بين عهدَي السيسي وعبد الناصر معقولة. أما الشكل الثاني، فتَضمَّن هجومًا مباشرًا على جانبَين رئيسَين آخرَين من إرث عبد الناصر: العقد الاجتماعي ما بعد العام 1952، وبيروقراطية الدولة. لقد أدّت «السلطوية المتجدّدة» التي كُرِّست على أنها «أسلوب حياة» إلى تجويفٍ شديدٍ لجميع هذه المجالات، ما جعَلَ النظامَ الحاكمَ راسخًا في السلطة، ولكنه يتمتّع بقاعدة اجتماعية أضيق ويُعدّ أكثر هشاشةً من الناحية السياسية من الأنظمة التي سبقته.[4]

تفريغ الميدان السياسي

تُرجِم نفور السيسي من التنظيم والنشاط السياسيَّين المستقلَّين إلى هجومٍ ثلاثيّ الجوانب يرمي إلى تفريغ الحياة السياسية في مصر بالكامل. يتمثّل الجانب الأول في تقويض النشاط السياسي الحزبي من أساسه، مع الحفاظ على عمليةٍ ديمقراطية ظاهرية من خلال إجراء الانتخابات الدورية، والإبقاء على مظهر الحياة البرلمانية. فعلى حدّ وصف محلّلة الشؤون المصرية مارينا أوتاوي، أدّى تفريغ الميدان السياسي باعتباره «ساحة تنافس بين قوى سياسية مُنظَّمة تُمثّل مطالب مختلف الفئات» إلى «موت الحياة السياسية»، فباتت الأحزاب «ضعيفةً إلى حدٍّ فقدت فيه أهميتَها».[5] وبالفعل، أشارت الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للحكومة في العام 2022 إلى أن الأحزاب القديمة التي تأسّست قبل العام 2013 لا تزال «تصارع بين التطوير والفناء» في الجمهورية الجديدة.[6]

والأهمّ أن الأجهزة الأمنية الرئيسة شجّعت بروز عددٍ كبيرٍ من الأحزاب الموالية التي يتمثّل دورها الأساسي في إظهار الدعم الشعبي للسيسي وسياساته. فعلى عكس النظام في عهد مبارك، الذي اعتمد على وسيلة وحيدة للسيطرة الاجتماعية وتدوير النخب، أي على «الحزب الوطني الديمقراطي»، اتّبع نظام السيسي نموذجًا أكثر لامركزيةً لتفويض السيطرة السياسية. وهكذا، أُنشِئَت الأحزاب الموالية الحالية بمعظمها بعد انقلاب العام 2013، وسرّع صعودُها وارتباطها بشبكات المحسوبية تراجعَ دور الأحزاب السياسية الحقيقية. وتتولّى الأجهزة الأمنية بشكلٍ روتيني اختيار المرشّحين والقوائم الحزبية، وتشكيل الكتل البرلمانية، التي تتحكّم بها إلى درجة غير مسبوقة حتى في عهد مبارك، الذي كان معروفًا بهذا النوع من التلاعب. وقد ترسّخ هذا التوجّه بعد إصدار تشريعٍ جديدٍ يلغي الإشراف القضائي على الانتخابات ابتداءً من العام 2024.[7] ونتيجةً لذلك، مُني «حزب المصريين الأحرار» الليبرالي، الذي كان فاز بمقاعد أكثر من أيّ حزب موالٍ للحكومة في انتخابات العام 2015، بخسارةٍ فادحة في انتخابات العام 2020 إذ فشل في الحصول على أي مقعدٍ، بينما فاز حزب «مستقبل وطن»، وهو صنيعة النظام، بغالبية المقاعد في كلٍّ من البرلمان ومجلس الشيوخ، الذي جرى إحياؤه مؤخّرًا، وهو هيئة استشارية فقط إلى حدٍّ كبير.[8]

أما الجانب الثاني من هجوم السيسي على الحياة السياسية، فتمثّل في تهميش دور مجلس الشعب، أي البرلمان المصري، كمنبرٍ أساسي للاختلاف السياسي السلمي والجائز قانونًا مع سياسات الحكومة وتشريعاتها. صحيحٌ أن البرلمان لم يكن يومًا منبرًا ديمقراطيًا نابضًا بالحياة، فما بالك بمنبرٍ قويّ، ولكن منذ تولّي السيسي سُدة الرئاسة، تقلّص دوره بشكل أوضح من أيّ وقت مضى ليصبح مجرّد أداةٍ للمصادقة التلقائية على المراسيم الرئاسية ومشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة. لقد كان فرض هيمنة الأحزاب والكتل البرلمانية الموالية للنظام خطوةً أولى، ولكن بتجريد البرلمان من أهميته وثقله، يمكن لإدارة السيسي استخدامه كواجهة توحي بوجود مظهرٍ من الانفتاح السياسي، من خلال إنشاء أحزاب ومنصّات جديدة بصورة دورية. ومن الأمثلة على ذلك حزب «الجبهة الوطنية» الذي أُنشئ في كانون الأول/ديسمبر 2024، والذي احتفت به وسائل الإعلام الحكومية بوصفه مؤشّرًا على التعافي السياسي.[9] هذا وأدّت مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيسي في نيسان/أبريل 2022 وظيفةً مماثلة، ودفعت في الوقت ذاته بالأحزاب السياسية إلى «المشاركة الفعلية في صناعة القرار المصري خارج الإطار التقليدي المتعلّق بالبرلمان»، على حدّ تعبير الهيئة العامة للاستعلامات.[10]

الجانب الثالث للنهج الذي تتّبعه إدارة السيسي في الشؤون العامة هو توجيه النشاط السياسي والاجتماعي نحو مجالاتٍ تهدف إلى امتصاص تأثير هذا النشاط وتحييده. وكان التركيز باكرًا على قمع المنظمات الإسلامية غير الحكومية الناشطة في تقديم الخدمات، والتي نُظِر إليها على أنها تشكّل تهديدًا سياسيًا.[11] وقد رمى قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 للعام 2019 إلى تحقيق تأثيرٍ مماثلٍ لتهميش البرلمان، عبر حصر عمل المنظمات غير الحكومية في نطاق «تنمية المجتمع... مع مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع». هذه الصياغة المبهمة أضفت الشرعية على قمع الحكومة لعمل المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، فيما سمحت بالمناصرة البيئية مثلًا.[12] ولكن حتى في هذه الحالة، يحظّر القانون على المنظمات غير الحكومية المُعتمَدة نشر نتائج استطلاعات الرأي والدراسات الميدانية من دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التابع للحكومة. ويفرض القانون أيضًا على الجمعيات الأهلية الحصول على موافقة وزارة الداخلية لتلقّي التبرّعات المحلية أو التمويل الأجنبي.[13] على نحو مماثل، كان الهدف الواضح من إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في العام 2022، بمبادرةٍ من الرئاسة وجهاز المخابرات العامة كما قيل، احتواء النشاط الاجتماعي السياسي.[14] فمع أن التحالف وُصِف بأنه هيئة مستقلّة لا تبغي الربح، مُنِح الرئيس صلاحية تعيين أربعة من أعضاء مجلس إدارته الثمانية عشر، والأغرب من ذلك صلاحية إصدار مراسيم بضمّ هيئات عامة وفروعها إلى التحالف.[15]

إعادة تعريف العقد الاجتماعي

إن إعادة صياغة العقد الاجتماعي في مصر هو هدفٌ واعٍ للحكومة، لا مجرّد حصيلة عرضية لسياساتها، أو نتيجة ضغوط الجهات الدولية المُقرِضة. فعلى سبيل المثال، لم يكن خفض دعم رغيف الخبز، الذي تسبّب بزيادةٍ في سعره بنسبة 400 في المئة في أيار/مايو 2024، أحد مطالب صندوق النقد الدولي، كما لم يشترط البنك الدولي لتمويل برنامجَي الدعم النقدي الحكومي «تكافل» و«كرامة»، اللذين بدأ تطبيقهما في العام 2015، التحاق الأطفال بالمدارس أو إجراء المستفيدين تقييمًا طبيًا مثلًا.[16] فقد قال السيسي بُعَيد انتخابه في العام 2014 إن إصلاح الدعم ضروريٌّ لأن «الأغنياء يمكن بينالهم من الدعم أكثر من اللي بينال الفقراء».[17] ولكنه أوضح هو ووزراء الحكومة سعيَهم إلى إرساء عقد اجتماعي جديد حيث لا يحصل أحدٌ على شيء بالمجان («مفيش حاجة ببلاش»). أدّى ذلك إلى تفاقم الفقر منذ العام 2013، وتراجع الطبقة الوسطى، وظهور نخبةٍ فاحشة الثراء، ما أحدث تحوّلًا غير مسبوق في المشهد الاجتماعي في مصر وشكّلَ أحد أبرز ملامح الانتقال إلى الجمهورية الثانية.

تُعَدّ سياسات التقشّف التي تنطوي على تقليص الرعاية الاجتماعية المُقدَّمة من الدولة ظاهرةً عالمية، ومصر ليست استثناءً في هذا الصدد. كذلك، لا تختلف الدوافع الإيديولوجية، أو الحوافز المالية، أو العواقب الاجتماعية اختلافًا جوهريًا. لكن اللافت في الحالة المصرية هو قدرة السيسي على إحداث تغييرات جذرية، من دون احتجاج شعبي يُذكَر، في ما كان يُعتبَر عقدًا اجتماعيًا تم تكريسه في حقبة عبد الناصر. فخفض دعم الغذاء والطاقة، وما رافقه من ارتفاعٍ في أسعار السلع الأساسية ورسوم الخدمات والمرافق المختلفة، حدث على نطاقٍ ووتيرةٍ لم يكن من الممكن تصوّرهما في عهد أسلاف السيسي. وهذا يعكس إلى حدٍّ ما

فاعليـة القمـع الـذي تمارسـه الدولـة وتـفشّي الخـوف، ولكنـه يكشـف أيضًـا عـن تحـوّلٍ في مواقـف المؤسسـة العسـكرية. ففـي حين أن المجلـس الأعلى للقـوات المسـلحة رأى في برنامـج الخصخصـة الحكومـي خلال العقـد الأخير مـن عهـد مبـارك تهديـدًا للاسـتقرار الاجتماعـي والسـياسي، وهـو مـا حثّـه على تسـهيل إطاحـة مبـارك في العـام 2011، لم يُعـرب عـن أيّ قلـقٍ مماثـلٍ في عهـد السـيسي.[18]

يترافـق العقـد الاجتماعـي الجديـد مـع تركيـزٍ على خفـض معـدّلات النمـو السـكاني، الـذي أُدرِج في إطـار الحاجـة إلى تعزيـز الناتـج الاقتصـادي والاسـتدامة الماليـة. فـعلى سـبيل المثـال، دعـا السـيسي، في حديـثٍ لـه في أوائـل العـام 2021، إلى خفـض النمـوّ السـكاني إلى «400 ألـف نسـمة على الأقـلّ سـنويًا» – لكـن عـدد السـكان ارتفـع بمقـدار 1.4 مليـون نسـمة في العـام 2024 - مضيفًـا «طـول مـا إن ده مـا تحقّقـش [مـا لم يجـرِ التحكّـم بأعـداد السـكان]، إنتـو مـش هتشـعروا إن في إنفـاق حقيقـي مناسـب ليكـم».[19] في مـوازاة ذلـك، روّج السـيسي مـرارًا وتكـرارًا لما يوصَـف في علـم الاجـتماع الغـربي بأخلاقيـات العمـل البروتسـتانتية، إذ قـال: «الـبلاد مـا بتعشـش وتنمـو وتـكبر كـدا، لا، بتـكبر وتنمـو بعمـل وشـقا وتضحيـة وإخلاص وأمانـة، مـش كلام».[20] وهكـذا، تُعامِـل إدارة السـيسي عـددًا كـبيرًا مـن المصريين على أنهـم «فائـضٌ سـكاني غير قـادرٍ على تـأمين معيشـته مـن خلال العمـل المأجـور، وخاضـع لإدارة الشرطـة الأمنيـة»، على حـدّ وصـف الباحـث في العلـوم السياسـية جايمـي ألينسـون.[21]

إن العواقـب الاجتماعيـة المترتّبـة عـن ذلـك لافتـة. لقـد حجبـت الحكومـة إحصـاءات الفقـر منـذ العـام 2020، حين كانـت نسـبة الفقـر المُعلَـن عنهـا رسـميًا 29.7 في المئـة،[22] توقّـع البنـك الـدولي زيـادةً في نسـبة الفقـر مقدارهـا 3.6 في المئـة بحلـول العـام 2024، نتيجـة عوامـل مثـل تـفشّي جائحـة كوفيـد-19، وحـرب أوكرانيـا، وتراجـع قيمـة العملـة، والتضخّـم، حتـى بعـد أخـذ إجـراءات التخفيـف مـن حـدّة المشـقات الاقتصاديـة في الاعتبـار (مثـل برامـج المسـاعدة النقديـة الحكوميـة الناجحـة).[23] وقـدّرت دراسـةٌ مسـتقلّة اسـتخدمت معـدّل التضخّـم المُعتمَـد، بـأن معـدّل الفقـر ارتفـع إلى 36.7 في المئـة بحلـول تمـوز/يوليـو 2022، وأن عـدد «غير الفقـراء» انخفـض مـن 45 في المئـة في العـام 2020، إلى 36 في المئـة.[24] وبعـد أكثر مـن عـام، في كانـون الأول/ديسـمبر 2023، قـال المرشـح الرئـاسي حـازم عمـرو إن معـدّل الفقـر تجـاوز 60 في المئـة.[25] ناهيـك عـن ذلـك، يمثّـل انعـدام الأمـن الغـذائي وسـوء التغذيـة أيضًـا مشـكلةً متناميـة، إذ يحصـل 69 مليـون مواطـن، مـن أصـل 112 مليـون نسـمة، على الدعـم لشراء الخبـز منـذ كانـون الأول/ينايـر 2025.[26] وكما هـي الحـال دومًـا، تتكبّـد المناطـق الريفيـة العـبء الأكبر الناجـم عـن الفقـر المتعـدِّد الأبعـاد، بمعـدّلٍ يبلـغ ضعـفَ نـظيره في المناطـق الحضريـة.[27]

الواقـع أن برنامـج الدعـم النقـدي الناجـح نسـبيًا خفّـف التداعيـات الناجمـة عـن إعـادة تعريـف العقـد الاجتماعـي على القطاعـات الأفقـر مـن المجتمـع المصري، إلا أنـه يلقـى الضـوء أيضًـا على النظـام ذي المسـتويَين المعمـول بـه في عهـد السـيسي. فالمسـتفيدون «التقليديـون»، كما يسـمّيهم الباحـث في العلـوم السياسـية بـروس ك. رذرفـورد، يحصلـون على حمايـة جزئيـة مـن الضائقـة الماليـة لتجنّـب السـخط الشـعبي.[28] هـذا وتخـدم إجـراءاتٌ مثـل زيـادة الحـدّ الأدنى للأجـور، التـي يسـتفيد منهـا العاملـون في القطـاع الرسـمي، غايـةً مماثلـة، إلا أن العمالـة غير الرسـمية ارتفعـت بشـكل حـادّ في عهـد السـيسي، لتصـل نسـبتها إلى 44.3 في المئـة مـن إجمالي العامـلين في القطـاع الخـاص، وهـم لا يتمتّعـون بـأيّ ضمان اجتماعـي أو حمايـة قانونيـة.[29] في المقابـل، حصلـت الحواضـن الأساسـية الموالـية للنظـام على زيـادة أكبر في الأجـور وغيرهـا مـن المنافـع.[30] والأهـمّ أن رواتـب العسـكريين ومعاشـاتهم التقاعديـة ارتفعـت عشرة أضعـافٍ في الـفترة الممتـدّة بين العـامَين 2014 و2019، متجـاوزةً نسـب الزيـادة الممنوحـة لموظفـي الخدمـة المدنيـة والقطـاع العـام بفـارقٍ كـبير.[31]

ويعكس تزايد عدد الأُسَر الفقيرة أو المحتاجة أيضًا نوعًا من «التسطيح» الاجتماعي والاقتصادي، على ضوء تقلّص القدرة الشرائية للطبقة الوسطى. واللافت بوجه خاص هو تقويض ما يسمّيه الباحث في العلوم السياسية روبرت سبرينغبورغ «الطبقة الوسطى المُعتمِدة تاريخيًا على الدولة»، نظرًا إلى أن القطاع العام كان الدعامة الاجتماعية السياسية للأنظمة الحاكمة كافّة من العام 1952 فصاعدًا.[32] جاء هذا التسطيح جزئيًا نتيجة الحملة المتواصلة منذ العام 2014 على القطاع العام، الذي عانى من تدنٍّ صافٍ للأجور الحقيقية نتيجة خفض قيمة الجنيه بشكلٍ متكرّر في العام 2016 والعامَين 2022 و2023، ولا سيما الزيادة الحادّة في معدّلات التضخّم مذّاك الحين. في موازاة ذلك، ارتفعت نسبة العاملين بأجور غير كافية بواقع 18.3 في المئة، لتصل إلى 73.3 في المئة بين العامَين 2006 و2018.[33] كذلك أدّت التخفيضات الحادّة في الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم إلى مستويَين أدنى من النسبتَين المنصوص عليهما في الدستور، أي 3 و6 في المئة على التوالي، إلى تقويض الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الطبقتَين الوسطى والفقيرة وسُبل الوصول إليها على نحوٍ متزايد.[34]

بدأت هذه الضائقة المالية تطال أيضًا حتى الأُسَر الأعلى دخلًا التي لا تعتمد على وظائف القطاع العام. فقد أسفرت التخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه عن تراجع قيمة مدّخرات هذه الأُسَر إلى النصف، ما أثّر على قدرتها على تحمّل تكاليف التعليم الخاص أو الرعاية الصحية الخاصة، اللذَين أصبحا ضرورةً متزايدةً في ضوء تدهور الخدمات العامة في مصر اليوم، أو تكاليف السفر. أما مَن يملك القدرة المالية، فيلجأ إلى شراء العقارات في الخارج، في حين أن جزءًا كبيرًا من ازدهار سوق العقارات المحلي يُعزى إلى البحث عن ملاذٍ استثماريّ آمن للمدّخرات، وليس علامةً على الثراء. ومن المفارقات أن تحسُّن جباية الحكومة لضريبة الدخل وغيرها، بفضل التحوّل الرقمي، يسهم في تقليص هامش الدخل غير الخاضع للضريبة الذي كانت تستفيد منه أُسَر الطبقة الوسطى سابقًا، ما يدفعها إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي للحصول على مجموعة واسعة من السلع والخدمات.

تُعَدّ اللامساواة في الأجور والدخل، المُحدَّدة بمؤشّر جيني (Gini)، مرتفعةً في مصر، وهي تتّخذ منحى تصاعديًا.[35] وما يدلّ على أن ذلك ليس تأثيرًا جانبيًا، بل سمة مُميِّزة للجمهورية الثانية، هو الجهد الدؤوب التي تبذله إدارة السيسي لإعادة تشكيل الحيّز المكاني وفق تصوّراتها لمكانة مختلف الفئات الاجتماعية ودورها. الواقع أن انتشار المجمّعات السكنية المُسوَّرة يمثّل ظاهرةً عالميةً كانت بدأت بالبروز في مصر في عهد مبارك، إلى جانب بناء مدن جديدة ، انتقلت إليها بعض الأُسَر من الطبقة الوسطى. لكن إدارة السيسي مضت أبعد من ذلك بكثير، إذ وسّعت نطاق هذه العملية وسرّعت وتيرتها، ونظّمت الفصل المكاني الذي كان غير رسمي في السابق طبقًا لشرائح الدخل. ناهيك عن ذلك، ترتبط المدن الجديدة الراقية بطرق سريعة ضخمة، وشبكات قطارات فائقة السرعة وأُحادية السكّة، ما يتيح للأثرياء العيش والتنقّل من دون المرور عبر المناطق الفقيرة، ويخدمها عمّال يسكنون في مدن منفصلة. أما أحياء الطبقة الوسطى القديمة، فتُرِكَت لتتدهور أو تعاني من غزو الامتيازات التجارية المدعومة من المؤسسة العسكرية، فيما تُنقَل الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعيش في أحياء غير رسمية إلى مواقع جديدة كلّيًا على أطراف المدن، بداعي إعادة تأهيل المناطق العشوائية، بحيث تُعزَل عن أماكن عملها وأسواقها المعتادة. وقد رسّخ استملاك الشركات العسكرية للعقارات الرئيسة في وسط القاهرة وعلى طول واجهات القاهرة النهرية والإسكندرية البحرية، واستغلالها تجاريًا، «التوزيع المكاني للاختلافات الاجتماعية وأوجه انعدام المساواة»، كما رأت الباحثة دينا خليل.[36]

عكس الاتجاه الاقتصادي

أشرف السيسي على عملية إعادة تنشيط رأسمالية الدولة المصرية منذ تولّيه السلطة، ما أدّى فعليًا إلى عكس الاتجاه العام للإدارة الاقتصادية التي رافقت برنامج الخصخصة الذي أُطلِق في عهد مبارك في العام 1991. ومع ذلك، تختلف رأسمالية الدولة في مصر اليوم اختلافًا جذريًا عن تلك التي أنشأها عبد الناصر في ستينيات القرن الماضي، والتي تضمّنت تأميم معظم القطاع الخاص غير الزراعي عبر نقل الشركات والمنشآت الخاصة إلى المُلكية العامة، إضافةً إلى إرساء سياسات اقتصادية تتوخّى إعادة توزيع الدخل، وتوفير رعاية اجتماعية شاملة. أما رأسمالية الدولة في عهد السيسي، فتتّسم بسياسات التقشّف النيوليبرالية، وتسييل الأصول المملوكة للدولة، وفرض رسوم استخدام على السلع والخدمات العامة، وازدياد تركّز الثروة. هذا وتسعى إدارة السيسي على نحو نشِط إلى ضخّ رؤوس أموالٍ خاصة في الأصول المملوكة للدولة، مع احتفاظها بالسيطرة عليها. هذا السلوك الاقتصادي للإدارة لا يستند إلى رؤية متماسكة للنمو والتنمية، سواء كانت رأسمالية أم غير ذلك، ولا يمثّل استراتيجيةً متعمّدة لمراكمة الثروة، بل تحرّكه اعتبارات الحفاظ على السلطة.

تسعى إدارة السيسي إلى ما أسمته الباحثة في العلوم السياسية بياتريس إيبو «الاقتصاد السياسي للهيمنة» في السياق التونسي، حيث السلوك الاقتصادي للجهات الفاعلة المؤسّسية والاجتماعية يتشكّل من خلال الضغوط الناجمة عن سلطة الدولة القسرية.[37] وهكذا، ينطوي نهج الإدارة على توتّرات واتجاهات متناقضة تتجلّى في أوجه ثلاثة. أولًا، ما من إطار سياسي موحّد لصياغة الأهداف الاقتصادية والاستراتيجيات الاستثمارية والتوفيق في ما بينها، ولا حتى لدمج مفهوم المنفعة الاجتماعية، أي الأنشطة التي تعود بالفائدة على المجتمع أو فئات اجتماعية معيّنة. ثانيًا، أدّى المنطق السياسي الذي يحكم الممارسة الاقتصادية في سياقٍ سلطويّ قمعيّ أكثر فأكثر إلى إعادة ترتيب شبكات المحسوبية والزبائنية، والشركات المحسوبة على النظام، وتحصيل الريع. وثالثًا، نظرًا إلى أن هذا النوع من الاقتصاد السياسي يعيق نموّ القطاع الخاص وتوليد المدّخرات والاستثمارات المحليّة، تعتمد إدارة السيسي إلى حدٍّ كبير على الشركاء الخارجيين بدلًا من طبقة الأعمال المصرية للحصول على الدعم السياسي وتدفّقات رأس المال.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية أعلنت عن ستّ وثائق بشأن الإصلاح الاقتصادي أو برامج الخصخصة منذ العام 2018، لم يُستكمَل أيٌّ منها، أو حتى يُتابَع بشكلٍ حثيث.[38] أما أجندة الإصلاح الهيكلي التي جرى الاتفاق عليها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العام 2021، فتبخّرت من دون أثر، في حين أن مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية التي قدّمتها الحكومة إلى صندوق النقد الدولي في العام 2022 ألغت بشكل مباشر سياسة مُلكية الدولة التي صاغتها وصادقت عليها في العام نفسه.[39] ومن المفارقات أن صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى مثل المفوضية الأوروبية يعتبران وثيقة سياسة مُلكية الدولة معيارًا للإصلاحات الهيكلية في مصر، ومع ذلك، تكشف القراءة النقدية أنها بيانٌ مُعلَنٌ للإبقاء على مُلكية الدولة وتَدخُّلها في شتّى مفاصل الاقتصاد، أو حتى زيادتهما في بعض الحالات.[40] أما المقترحات الحكومية المتعاقبة لخصخصة الشركات المملوكة للدولة جزئيًا، بين العامَين 2018 و2025، فقد فشلت جميعها تقريبًا في تحقيق أي نتائج ملموسة، بسبب نهج الحكومة الارتجالي، وإحجامها عن التنازل عن السيطرة الفعلية على الأصول المُخصخَصة. وقد تجلّت هذه العيوب في المؤتمر الاقتصادي الذي عقدته الحكومة على عجل بناءً على طلب السيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، حيث لم تُستَشَر الهيئات المالية الرئيسة مثل البنك المركزي المصري بشأن جدول الأعمال، واغتنم الرئيس الفرصة لوَعْظ المشاركين بدلًا من البحث في المشاكل والحلول.

يـدلّ هـذا الارتبـاك السياسـاتي على أنمـاط الحكـم الراسـخة القائمـة على النظـام الزبائنـي الأبـوي الحديـث، ومقاومـة أصحـاب المصالـح الخاصـة المتجـذّرة للإصلاح، فـيما يتيـح في الوقـت نفسـه إعـادةَ تنظيـم العلاقـات الزبائنيـة وأنمـاط توزيـع الريـع تماشـيًا مـع نشـأة الجمهوريـة الجديـدة. هـذا وأدّى انتشـار المجمّعـات السـكنية المُسـوَّرة إلى زيـادة الطلـب على خدمـات الأمـن والأسـواق المتخصّصـة، مثـل توصيـل الأطعمـة والمشروبـات، وهـي خدمـات تتولّاهـا في الغالـب شركاتٌ مرتبطـة بالنظـام. فـضلًا عـن ذلـك، تسـتغلّ الأجهـزة العسـكرية والاسـتخباراتية، إلى جانـب الضبّـاط والمسـؤولين النافذيـن، سـيطرتها على اسـتخدام الأراضي ومنـح التراخيـص لتوسـيع انتشـار مطاعـم الوجبـات السريعـة المملوكـة للمؤسسـة العسـكرية، وغيرهـا مـن الامتيـازات التجاريـة في المناطـق الحضريـة وعلى طـول الواجهـات النهريـة والبحريـة.

يكشـف مـا سـبق عـن إعـادة ترتيـبٍ للاقتصـاد السـياسي بطـرقٍ تخـدم مصالـح أضيـق مجموعـةٍ من المسـتفيدين عرفتهـا مصر في ظـلّ أيّ رئاسـة سـابقة. وتشـمل هـذه الشريحـة رجـال أعمالٍ محظـيّين والشريحـة العليـا مـن الطبقـة الوسـطى، ممّـن يزاولـون أنشـطةً كـثيرة خـارج الحسـابات الرسـمية. ويـشير انخفـاض نسـبة الضرائـب إلى الناتـج المـحلي الإجمالي في مصر، والتـي كانـت الأدنى في أفريقيـا في العـام 2022 حيـنما بلغـت 14.2 في المئـة، إلى أن الكـثير مـن الأمـوال يتركّـز في أيـدي هـؤلاء.[41] وعـوض أن تمنـع الإدارة هـذا السـلوك، تعمـل على تحفيـزه، متغاضيـةً بذلـك عمليًـا عـن تبييـض الأمـوال. هـذا وتجنـي المؤسسـة العسـكرية وجِهـاتٌ أخـرى مرتبطـةٌ بالنظـام أرباحًـا كـبيرةً مـن المضاربـات العقاريـة وغيرهـا مـن المشـاريع المُموَّلـة مـن الحكومـة. ويسـتحوذ عـددٌ مـن ضبّـاط القـوات المسـلحة على مصـادر دخـل إضافيـة مـن خلال إنشـاء شركات صـغيرة للفـوز بعقـود مـن الباطـن في مشروعـاتٍ كـبيرة تديرهـا المؤسسـة العسـكرية؛ فقـد يُمنَـح أحدُهـم جـزءًا مـن مشروعٍ لإنشـاء طريـق أو تبـطين الترع، ويُعطـى آخـرٌ قطعـة أرض في مشروعٍ للتجديـد الـحضري.

يـؤدّي نمـوذج الاقتصـاد السـياسي هـذا دورًا أساسـيًا في تعزيـز تماسـك النظـام، عـن طريـق تكثيـف ممارسـات السـعي إلى كسـب الريـع داخـل الدائـرة الضيقـة لهيئـات النظـام الرئيسـة والمقـرّبين منـه، مـا يـفسّر أيضًـا سـبب عـدم تباطـؤ المشـاريع الضخمـة أبـدًا، ناهيـك عـن توقّفهـا، حتـى خلال جائحـة كوفيـد-19. نتيجـةً لذلـك، وباسـتثناء قطاعَـي العقـارات والطاقـة، بقـي الاقتصـاد الحقيقـي راكـدًا في الغالـب في ظـلّ الجمهوريـة الثانيـة، كما يتّضـح مـن الانـكماش المتواصـل لأنشـطة القطـاع الخـاص غير النفطيـة طـوال 93 شـهرًا مـن أصـل 108 أشـهر حتـى أواخـر العـام 2024، أي مـا يعـادل فترة رئاسـة السـيسي بأكملهـا تقريبًـا.[42] أمـا وصـول القطـاع الخـاص إلى التمويـل الائـتماني، فظـلّ منخفضًـا بسـبب مزاحمـة الاقتراض الحكومـي لـه على المـوارد المتوفّـرة، إذ لم يتجـاوز متوسّـط حصّتـه مـن الاسـتثمار نسـبة 6.3 في المئـة مـن الناتـج المـحلي الإجمالي على مـدى العقـد الماضي، أي مـا يناهـز خُمـس المسـتوى في الـدول متوسّـطة الدخـل، وأقـلّ حتـى ممّا كان عليـه في ظـلّ تطبيـق مجموعـة القـوانين الاشتراكيـة في مصر في سـتينيات القـرن المـنصرم.[43]

أدّى إحجـام إدارة السـيسي عـن تعديـل نموذجهـا الاسـتثماري، بالتـوازي مـع رفضهـا إجـراء إصلاحـات هيكليـة، إلى تقييـد قدرتهـا على توليـد فوائـض محليـة بشـكلٍ كـبير. فـكان أن تمكّنـت مـن الحفـاظ على اسـتقرارها بفضـل تدفّـق مـا لا يقـلّ عـن 200 مليـار دولار منـذ العـام 2013، على شـكل قـروض، ومنـح، ومسـاعدات عينيـة، واسـتثمارات ذات دوافـع سياسـية، مـن دول الخليـج والمؤسسـات الماليـة الدوليـة ووكالات التنميـة، ناهيـك عـن مسـاعدات عسـكرية أميركيـة بلـغ مجموعهـا نحـو 13 مليـار دولار، وصفقـات سلاح تسـاوي قيمتهـا تقريبًـا المبلـغ نفسـه، وضمنـت تمويلهـا حكومـات أوروبيـة في الـفترة عينهـا.[44] ومـن الواضـح أن الوصـول إلى أسـواق رأس المال

العالميـة أمـرٌ بالـغ الأهميـة للماليـة العامـة المصريـة، ولـذا تُـولي الحكومـة أهميـة كبرى للتصنيفـات الائتمانيـة الدوليـة، وتلجـأ إلى حيـلٍ محاسـبيةٍ (مثـل إبقـاء المشروعـات العملاقـة خـارج موازنـة الدولـة الرسـمية لـئلّا تؤثّـر على التصنيفـات)، وكل ذلـك بعلـمٍ كامـل وتواطـؤٍ ضمنـيّ مـن شركائهـا الخارجـيين.

بيروقراطية الدولة: حليف أم عدوّ؟

فـيما يُعيـد السـيسي بنـاء شـكلٍ مُعـدَّل جذريًـا مـن رأسماليـة الدولـة المصريـة، يعمـل على تفريـغ الجنـاح المـدني للدولـة، ونـزع الطابـع المـؤسّسي عـن جوانـب رئيسـة مـن عمليـة الحكـم. ويعـود ذلـك إلى تصـوّره بـأن القطـاع العـام غير كفـؤ، وأيضًـا إلى قناعتـه بـأن القيـادة النشـطة كتلـك التـي يمثّلهـا هـو، هـي وحدهـا القـادرة على بنـاء دولـة جديـدة وتحقيـق نهضـة وطنيـة.[45] وبنـاءً على هـذا المنطـق، يتطلّـب عكـسُ مسـار تدهـور مؤسسـات الدولـة القائمـة، وزيـادة الكفـاءة، تركيـزَ سـلطة اتّخـاذ القـرار في يـد الرئيـس، وهـو مـا تـجلّى على مـدى العقـد الماضي مـن خلال تجـاوز اللوائـح الحكوميـة بغيـة العمـل بشـكلٍ مسـتقلّ عـن القيـود المؤسّسـية القائمـة. وقـد شـكّلت المؤسسـة العسـكرية، التـي تشـارك السـيسي رؤيتـه العامـة، رأس الحربـة في قيـادة مبادراتـه في مجـالات الإدارة والاقتصـاد والإعلام، لتكتسـب بذلـك عمليًـا صفـة حكومـة ظـلّ.

لقـد ضغـط السـيسي على القطـاع العـام بشـكلٍ غير مسـبوقٍ في سـعيه إلى بنـاء دولـة جديـدة. كان ثمّـة حاجـة حقيقيـة إلى الإصلاح الإداري عندمـا تسـلّم زمـام السـلطة، نظـرًا إلى تضخّـم الجهـاز الإداري للدولـة وتـدنّي الإنتاجية والكفـاءة فيـه، حيـث وظّـف 31 في المئـة مـن إجمالي القـوى العاملـة في مصر في العـام 2012، عشـية اسـتيلاء المؤسسـة العسـكرية على السـلطة، وحيـث أكثر مـن نصـف مجمـوع الموظّـفين زائـدون عـن الحاجـة ويعملـون في وظائـف لا تسـتفيد مـن مؤهلاتهـم بالكامـل وفقًـا لبعـض التقديـرات.[46] وقـد سـاهم قانـون الخدمـة المدنيـة رقـم 81 للعـام 2016 في تخفيـضٍ صـافٍ لفاتـورة أجـور القطـاع العـام بمقـدار 3.5 في المئـة تقريبًـا مـن الناتـج المـحلي الإجمالي بحلـول العـام 2019 (مقارنـةً مـع العـام 2014)، بمـا تجـاوَزَ الهـدف المُتّفَـق عليـه مـع صنـدوق النقـد الـدولي، أي 5.5 في المئـة مـن الناتـج المـحلي الإجمالي بحلـول السـنة الماليـة 2020-2021.[47] هـذا وجـرى تشـديد شروط الالتحـاق بالخدمـة المدنيـة، وتجميـد التعيينـات الجديـدة في الكـثير مـن القطاعـات، مـا عكـس التـزام الحكومـة بخفـض التوظيـف العـام بنسـبة 38 في المئـة خلال عشر سـنوات.[48] أسـفر ذلـك، مـن جملـة أمـورٍ أخـرى، عـن نقـصٍ في عـدد المعلّـمين في قطـاع التعليـم العـام قـدره 469 ألـف معلّـم بحلـول العـام 2024.[49] في الوقـت نفسـه، سَـعَت إدارة السـيسي إلى احتـواء مشـاعر الاسـتياء داخـل القطـاع العـام، فـزادَت الأجـور ثمـاني مـرّات بين العـامَين 2017 و2024. لكـن على الرغـم مـن الخدمـات الاجتماعيـة التـي تنتفـع منهـا هـذه الشريحـة مـن الطبقـة الوسـطى، تدهـورت قدرتهـا الشرائيـة بشـكلٍ حـادّ في أعقـاب التخفيـضَين الكبيرَيـن في قيمـة الجنيـه المصري منـذ العـام 2016، والتضخّـم المرافـق، وتقليـص الدعـم إلى حـدٍّ كـبير.

في مـوازاة ذلـك، ركّـز السـيسي سـلطاته الإداريـة مـن خلال تولّيـه السـيطرة المبـاشرة على أهـمّ أجهـزة الرقابـة في مصر. فقـد صـوّت البرلمان المـوالي في تشريـن الأول/أكتوبـر 2017 على إنهـاء الوضـع المسـتقلّ السـابق لهيئـة الرقابـة الإداريـة، مـن خلال تمـكين رئيـس الجمهوريـة مـن تعـيين رئيسـها وإقالتـه.[50] والهيئـة هـي أقـوى جهـاز رقـابي في مصر، بفضـل صلاحياتهـا في التحقيـق القضـائي، وقـد اسـتخدمها الرؤسـاء المتعاقبـون لمعاقبـة المعـارضين

وضبط المؤيّدين.[51] هذا ويعزّز إدراجها كهيئة حكومية تُصَنَّف عقودُها على أنها سرّية «لأسبابٍ تتعلّق بالأمن القومي»، إعفاءَها من اللوائح والإجراءات الحكومية الاعتيادية. وعلى النحو نفسه، وُضِع الجهاز المركزي للمحاسبات، الذي يراقب أداء الهيئات العامة كافّة وامتثالها المالي، تحت السيطرة الرئاسية المباشرة، فيما حُجِبَت تقاريره السنوية، التي كانت تُنشر علنًا في السابق.[52] كذلك جرى إخضاع السلطة القضائية، التي يمكن القول إنها الفرع الحكومي الوحيد الذي كان مستقلًّا حقًّا. ففي العام 2019، أدخل السيسي تعديلاتٍ دستورية ليصبح رئيسًا للمجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية، ما منح رئيس الجمهورية السلطةَ المطلقة على الشؤون القضائية، ومن ضمنها تعيين القضاة.[53]

وما لا يقلّ أهميةً عن ذلك أن دستور العام 2019 دمج القضاء العسكري في الهيكل القضائي الأوسع، مانحًا إيّاه الحقوق نفسها التي يحظى بها نظيره المدني.[54] وفي تموز/يوليو 2022، عيّن السيسي رئيسَ هيئة القضاء العسكري نائبًا أول لرئيس المحكمة الدستورية العليا.[55] هذان التطوّران إنما يؤكّدان الدور المحوري للقوات المسلحة المصرية في ترسيخ إدارة السيسي، وفي تحديد ملامح الجمهورية الثانية، ناهيك عن أنهما يضفيان الشرعية على اللجوء المتزايد إلى المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين في قضايا لا تمتّ إلى أفراد القوات المسلحة أو منشآتها بصلة، ويجعلان هذه الممارسة أمرًا طبيعيًا. وتشمل هذه القضايا «الجرائم التي تضرّ باحتياجات المجتمع الأساسية»، من بينها السلع الغذائية وغير الغذائية، والمنتجات الأساسية كالوقود.[56] وقد اتّسع نطاق هذا الدور بموجب مراسيم رئاسية متعاقبة منذ العام 2014، أوكلت إلى القوات المسلحة حماية المرافق العامة والبنية التحتية، ومنحت أفراد هذه القوات صلاحيات الشرطة القضائية لإنفاذ القانون. ثم أقرّ البرلمان في كانون الثاني/يناير 2024، مشروعَ قانونٍ يُدمِج هذه الأحكام في قانون واحد، مدّعيًا أنها حقّ دستوري للقوات المسلحة.[57]

ترتّبت عن هذا الواقع نتائج متناقضة. فالجمهورية الثانية تتّصف في المقام الأول بسلطة دولةٍ مستبدّةٍ ومنهكةٍ في آن واحد. وهجوم السيسي المتواصل والمباشر على بيروقراطية الدولة، وإخضاع هيئات الرقابة إلى سيطرته المباشرة، أدّيا إلى تهميش القطاع العام وإضعاف المؤسسات التي يحتاج إليها للعمل بكفاءة وتحقيق طموحاته عمومًا. لكن إصراره على نهجه هذا يشهد على الأهمية القصوى التي يوليها لترسيخ سيطرته السياسية، وتحقيق رؤيته الاجتماعية، وتلبية تطلّعات حاضنته الأساسية، وتحديدًا مؤسسات الدولة الرئيسة التي تشكّل ائتلافه الحاكم، وأنصاره من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. يُضاف إلى ذلك أن نقل أصول الدولة ومصادر إيراداتها إلى هيئاتٍ خاضعة لسلطته، مثل الدمج العكسي لشبكات النظام ضمن إدارات الدولة، يطمس بشكلٍ متزايد الحدود الفاصلة بين المُلكية العامة والخاصة، ويؤدّي إلى نشوء اقتصادٍ هجين يجمع بين قطاعَين عامَّين منفصلَين: أحدهما يرأسه مجلس الوزراء، والآخر يخضع للرئيس مباشرةً.

تشكيل الجمهورية الثانية في مصر

تكشف الطريقة التي يُعيد بها السيسي تشكيل الحكم السلطوي في مصر عن عيوبٍ وتناقضاتٍ جوهريةٍ تعيق سعيه إلى بسط السيطرة السياسية الكاملة، إن لم يكن الهيمنة.[58] وتتجلّى هذه العيوب والتناقضات في الركائز الأربع التي تقوم عليها الجمهورية الثانية: اللجوء المنهجيّ إلى القمع الشديد والعنف الروتيني؛ والسيطرة على وسائل الإعلام والهيمنة على الخطاب العام؛ والتركيز على العصبية القومية المفرطة والتلقين العقائدي القائم على نظرية المؤامرة؛ وإعداد كوادر من القادة الشباب والبيروقراطيين النموذجيين، غير المُسيَّسين ولكن المُوالين للنظام.

تبدو مصر في عهد السيسي، عند النظر إليها ككلّ، وكأنها عودةٌ إلى ما وصفه الباحث في العلوم السياسية روبرت باكستون بـ«الدكتاتوريات التنموية القومية الشعبوية ذات المظاهر الفاشية».[59] لكن نموذج السيسي يختلف بدرجة كبيرة في أنه يعتمد على اقتصاد شديد التمركز حول الدولة، حيث يُعاق بشدّة نشوء طبقاتٍ اجتماعيةٍ مستقلّة. وهي إذًا تختلف بشكل كبير في أساليب التعبئة السياسية وبناء التحالفات الاجتماعية. في الواقع، امتنعت عمدًا عن وضع آليةٍ للتعبئة السياسية الجماهيرية، وعن التحالف بوضوحٍ مع أصحاب الرأسمال الكبار. ونتيجةً لذلك، تُبنى الجمهورية الثانية بالكامل من الأعلى إلى الأسفل، مُعتمِدةً اعتمادًا مفرطًا على الركائز الأربع المذكورة أعلاه كبديلٍ عن السياسة. ويمهّد هذا الطريق في نهاية المطاف أمام فشلٍ محتملٍ لدكتاتورية السيسي التنموية، أي النظام السلطوي الذي يدّعي تحقيق نموّ اقتصادي مستدام.

القمع: دولة سجنيّة

يعتمد النظام المصري على استخدام العنف للحفاظ على السيطرة السياسية، ويتجلّى ذلك في تحويل الإخفاء القسري، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، والسجن الجماعي، والمراقبة الرقمية الاحترافية لكلّ مَن يعترض علنًا على أيّ جانب من جوانب السياسة الحكومية أو سلوك أيّ هيئة حكومية، إلى ممارسات اعتيادية ومشروعة.[60] وعلى وجه الخصوص، كان استعداد النظام لاستخدام العنف مصدرًا رئيسًا لشرعيته لدى قطاعاتٍ من الشعب المصري كانت تنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي تولّت الرئاسة لفترة وجيزة وهيمنت على البرلمان في العامَين 2012-2013، على أنها تهديدٌ وجوديّ لأسلوب حياتها.[61] ومذّاك الحين، يجري تصنيف أيّ شكلٍ من أشكال الاحتجاج على أنه إرهابٌ بغية إضفاء الشرعية على قمع النظام، وإفلاته من العقاب. والواقع أن الحصانة القانونية الواسعة التي تتمتّع بها الأجهزة القمعية في الدولة تمنحها هامشًا كبيرًا لاستخدام القوة التعسفية والاحتجاز غير القانوني، في حين أن طبيعة العلاقات ضمن الائتلاف الحاكم القائمة على تبادل المصالح تُمكّن الهيئات المختلفة من القيام بذلك السلوك بشكلٍ مستقلّ بعضها عن بعض. وبهذا، يُمارَس القمع بصورة لامركزية، إذ قد تتصرّف المستويات الأدنى من الأجهزة من دون الرجوع إلى الرئاسة، بطرقٍ يمكن أن تقوّض الأهداف السياساتية للإدارة في مجالات أخرى.

اتّبعت إدارة السيسي التوجّه العالمي القائم على إصدار تشريعات تمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة لملاحقة المعارضة قضائيًا باسم مكافحة الإرهاب. ويستخدم قانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية رقم 8 للعام 2015، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 للعام 2015، وتعديلاتهما اللاحقة للعامَين 2020 و2021، تعريفاتٍ فضفاضةً للغاية لمصطلح الإرهاب بهدف تقييد حرية التعبير والاحتجاج بدعوى «الإضرار بالوحدة الوطنية» و«الإخلال بالنظام العام»، في ظلّ توسيع نطاق الجرائم التي يُعاقَب عليها بالإعدام.[62] ووفقًا لتقييم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي يتمتّع بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تُمكّن هذه القوانين فعليًا الأجهزة الأمنية المصرية من ارتكاب «جرائم الإخفاء القسري والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون».[63] فضلًا عن ذلك، استُخدِمَت هذه القوانين على نحو منهجيّ لشلّ قدرات المنظمات الحقوقية والأهلية والناشطين السياسيين، لا بل أيضًا الشركات والنقابات العمّالية والجمعيات الأخرى، التي يمكن أن تجمَّد جميع أموالها وأصولها قانونًا حتى قبل المحاكمة أو الإدانة. كذلك وُجِّهَت تهم الإرهاب ونشر المعلومات الكاذبة إلى المعارضين في المنفى، الذين تعرّضوا للمراقبة أثناء وجودهم خارج البلاد، بالتوازي مع تجميد أصولهم وترهيبهم واعتقال أفراد أُسَرهم في مصر.[64] وقد مَكّن التحوّل الرقمي إدارةَ السيسي من تطوير أدوات القمع، مثلًا من خلال استيراد تكنولوجيا برامج التجسّس، وتركيب أنظمة مراقبة لجمع البيانات من شبكات الاتصالات في البلاد.[65] أتاحت هذه التقنيات القمعية مجتمعةً للسيسي القضاء على المعارضة، مقارنةً مع مبارك الذي اكتفى بـ«إدارتها»، بحسب تقييم الصحافي والناشط المصري حسام الحملاوي.[66]

ويُعَدّ السجن الجماعي للمعارضين جزءًا لا يتجزّأ ممّا وصفته منظمة هيومن رايتس ووتش بخط إنتاج التعذيب في مصر.[67] ومع أن مصلحة السجون لم تصدر أرقامًا عن عدد السجناء منذ التسعينيات، نقلت وزارة الخارجية الأميركية عن منظمات مصرية لحقوق الإنسان تقديرات عن وجود 80 ألف سجين مُدان، و40 ألف محتجز احتياطيًا بحلول أواخر العام 2023، وهو معدّل يساوي نحو 116 سجينًا لكلّ 100 ألف شخص.[68] وتُعرّض سياسة الباب الدوّار المُطبَّقة منذ العام 2013 المحتجزين الذين تفرج عنهم النيابة العامة إلى «الاختفاء» في أقسام الشرطة أو المرافق التي يديرها قطاع الأمن الوطني، إلى أن تُوجَّه إليهم تهمٌ جديدة.[69] وما يزيد من تعقيد عملية تقدير إجمالي أعداد السجناء هو «الحبس الاحتياطي»، الذي يُلزِم المُفرَج عنهم بقضاء نصف اليوم محتجزين في أقسام الشرطة.[70] وفي جميع الأحوال، بُنيَت عشرات السجون الجديدة لاستيعاب أعداد الأشخاص المحتجزين المتزايدة، ليصل عدد السجون إلى 168 سجنًا بحلول العام 2021.[71]

الهيمنة على الخطاب العام

سعت إدارة السيسي بصورة متواصلة إلى الهيمنة على الفضاء العام من أجل الإشادة بإنجازاتها، ولا سيما في مجالَي الاقتصاد والبنية التحتية، والترويج لشخص الرئيس وصورة القوات المسلحة. وفعلت ذلك من خلال الاستحواذ المباشر على وسائل إعلامٍ وشركات إنتاج، وإخضاع السياسات التحريرية والمحتوى الإعلامي لسيطرة الرئيس، إضافةً إلى قمع الآراء المُعارضة عبر فرض الرقابة والحظر الصريح. في ظلّ غياب استطلاعات الرأي، يستحيل تقييم مدى تأثير المحاولات المبذولة للهيمنة بشكل كامل على الخطاب العام، واختزاله بمجرّد

سرديّة واحدة عن تطلّعات المصريين وولاءاتهم تحظى بموافقة النظام. لكن ثَبُت أن المقاربة السلطوية التي تنتهجها إدارة السيسي عبر فرض القرارات من أعلى الهرم إلى قاعدته، مُكلفة ماليًا وقاصرة عن التسويق للنظام بشكل فعّال يتماشى مع رغبة السيسي.

إن أوضح تجسيدٍ لمقاربة النظام هذه استحواذه على عددٍ من أبرز الشركات الإعلامية الخاصة في مصر، من خلال شركات استثمارية وقابضة تعمل لصالح المخابرات العامة والمخابرات الحربية.[72] يُشار إلى أن هذَين الجهازَين استحوذا بالقوة على بعض الشركات الخاصة، ودفعا شركاتٍ أخرى إلى خارج السوق الإعلامي من خلال إعادة توجيه عقود الإنتاج والبثّ إلى الشركات الجديدة التي استحوذا عليها.[73] وبحلول العام 2024، كانت شركات الواجهة التابعة للمخابرات العامة والمخابرات الحربية تدير أربعين مؤسسة تقريبًا، من بينها شبكات تلفزيونية فضائية، ومحطات إذاعية، وصحفًا ومواقع إلكترونية، ووكالات إعلانية، وشركات بيع التذاكر، إضافةً إلى أكبر شركة إنتاج تلفزيوني وسينمائي في البلاد.[74] كذلك، تنخرط الرئاسة بصورة مباشرة في الهيمنة على الفضاء العام: على سبيل المثال، يقوم ضابط سابق في القوات المسلحة يعمل في مكتب الرئيس بإرسال تعليماتٍ يومية إلى رؤساء التحرير في وسائل الإعلام عبر مجموعة على تطبيق واتساب، فيُملي عليهم المواضيع والإرشادات الخاصة بالبرامج الحوارية.[75]

تشكّل الرقابة حتمًا جانبًا مكمّلًا للهيمنة المباشرة على الإعلام. في هذا الإطار، ورد في تقريرٍ صادر عن وزارة الداخلية البريطانية حول مصر في العام 2023 ما يلي:

> تسمح قوانين متعدّدة للسلطات بفرض الرقابة على المحتوى الإلكتروني من دون الحاجة إلى إذن قضائي، وبحجب أي موقع إلكتروني ترى أنه يشكّل تهديدًا للأمن القومي، مع الإشارة إلى أن هذه صيغةٌ فضفاضة يُمكن إساءة استخدامها بسهولة. وقد حظّرت السلطات المصرية منذ العام 2017 مئات المواقع الإلكترونية، واستمرّت في ذلك في العام 2022. وقد أدّت التعديلات التي أُدخلت على بعض أحكام قانون العقوبات في العام 2021 إلى تشديد العقوبات المفروضة على الصحافيين الذين يغطون جلسات المحاكمات الجنائية من دون الحصول على تصريح مسبق، وعلى تشديد العقوبة على إفشاء أسرار الدولة. ورفعت التعديلات أيضًا قيمة الغرامات الممكن فرضها، وتضمّنت عقوبة السجن بحقّ مرتكبي هذه المخالفات لمدّةٍ تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات.[76]

في موازاة ذلك، يتيح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات للسلطات حجبَ المواقع الإلكترونية التي تعتبرها إجرامية أو تطرح تهديدًا للأمن القومي والاقتصاد. وقد استخدمت الأجهزة الأمنية هذا الإطار القانوني لاعتقال الصحافيين قُبيل أحداث مهمة على غرار الانتخابات البرلمانية، ولمنع وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرتها من تغطية الأخبار المتعلقة بالمجموعات المُعارضة.[77] علاوةً على ذلك، نصّ تعديلٌ لأحكام قانون العقوبات في العام 2021 على معاقبة كل من قام بجمع الاستبيانات أو الإحصائيات أو إجراء الدراسات لأي معلومات أو بيانات تتعلق بالقوات المسلّحة أو مهامها في أيٍّ من المجالات - والتي تشمل من الناحية النظرية أنشطتها في قطاعَي الأعمال والأشغال العامة التي يجري الترويج لها كثيرًا - من دون الحصول على تصريح كتابي مُسبق من وزارة الدفاع.[78]

تـروّج وسـائل الإعلام التابعـة للنظـام بصـورة متواصلـة للسـيسي والقـوات المسـلحة. وخير مثـالٍ على ذلـك المسلسـل التلفزيـوني «الاختيـار»، الـذي عُـرض للمـرة الأولى خلال شـهر رمضـان في العـام 2020 برعايـة إدارة الشـؤون المعنويـة للقـوات المسـلحة، وصـوّر الرئيـس بشـكلٍ بطـولي، واسـتند إلى فتـاوى الشـيخ السـنّي ابـن تيميـة (1263-1328)، الـذي اعـتبر أن مـن واجـب المؤمـنين طاعـة حكّامهـم وإن كانـوا طغـاةً.[79] هـذا وأطلقـت القـوات المسـلحة مشـاريع إعلاميـة أخـرى، مـن بينهـا مشروع «مصري» الـذي دُشّـن في العـام 2022، وهـو «مشروع ثقـافي متكامـل» جديـد، بالتعـاون مـع وسـائل إعلاميـة خاضعـة لسـيطرة الحكومـة، يتـمّ في إطـاره «تنظيـم سلسـلة مهرجانـات واحتفـالات ومسـابقات في المـدارس والجامعـات بالتنسـيق مـع قـوات الدفـاع الشـعبي».[80] يُشـار إلى أن رئيـس إدارة الشـؤون المعنويـة في القـوات المسـلحة تـولّى إدارة الكـثير مـن المبـادرات الإعلاميـة التـي أطلقهـا النظـام بعـد العـام 2014، قبـل أن يصبـح مديـر مكتـب رئيـس الجمهوريـة في العـام 2018، وبعدئـذٍ المستشـار الإعلامـي للرئيـس، وأن ينضـم إلى شركـة «المتحـدة للخدمـات الإعلاميـة» القابضـة التابعـة لجهـاز المخابـرات العامـة، بعـد إعـادة تشـكيل مجلـس إدارتهـا في العـام 2024. وتسـاعد السـيطرة على وسـائل الإعلام النظـامَ أيضًـا في مواجهـة نفـوذ الهيئـة الدينيـة الإسلاميـة الوحيـدة التـي تتمتّـع بشيءٍ مـن الاسـتقلالية – أي مؤسسـة الأزهـر، أعلى مرجعيـة دينيـة للمسـلمين في الـبلاد، والتـي يرأسـها الإمـام الأكبر وتضـمّ هيئـة كبـار العـلماء – بعـد أن كان النظـام قـد فـرض سـيطرته الكاملـة على وزارة الأوقـاف ودار الإفتـاء، وهـي الجهـة المعنيـة بالإرشـاد الدينـي والفتـاوى الشرعيـة في وزارة العـدل.[81]

كشـف التغـيير في قيـادة شركـة «المتحـدة للخدمـات الإعلاميـة» عـن أوجـه قصـور شـملت، بحسـب التقاريـر، خسـائر ماليـة ضخمـة ناجمـة عـن تـدنّي جـودة الإنتـاج وسـوء الإدارة.[82] وأفـاد موقـع مـدى مصر، وهـو أحـد الأصـوات القليلـة التـي لا تـزال تتمتّـع بالاسـتقلالية، أن مكتـب رئيـس الجمهوريـة يخطّـط منـذ أواخـر العـام 2024 لإجـراء مراجعـة ماليـة لحسـابات شركـة «المتحـدة للخدمـات الإعلاميـة» لمعالجـة المخالفـات، مثـل الرواتـب والمكافـآت المبالـغ فيهـا، وأسـعار المشتريـات المضخّمـة، وتكاليـف السـفر غير الضروري إلى الخـارج.[83] وفي الوقـت نفسـه، أدّى تعليـق إعلامـيين بارزيـن عـن العمـل، بعدمـا خرجـوا عـن النص ووجّهـوا انتقـاداتٍ لبعـض المشروعات الحكوميـة، إلى تسـليط الضـوء بشـكلٍ أكبر على عـدم التسـامح مـع أيّ محتـوى يُظهـر النظـام في صـورةٍ سـلبية، وتفضيـل بـثّ المـوادّ الدعائيـة البحتـة.[84] يُضـاف إلى ذلـك أن تدخّـل الأجهـزة الأمنيـة في تشريـن الثاني/نوفـمبر 2024 في تعـيين أعضـاء جـدد في مجالـس إدارة الهيئـات الـثلاث التـي أُنشـئت في العـام 2018 لمراقبـة وتنظيـم شـؤون الإعلام المسـموع والمـرئي والصحافـة المطبوعـة في مصر (وهـي المجلـس الأعلى لتنظيـم الإعلام والهيئـة الوطنيـة للصحافـة والهيئـة الوطنيـة للإعلام)، دَحَـض على نحـو مماثـل الادّعـاءات بشـأن الرغبـة في تحقيـق قـدرٍ أكبر مـن التنـوّع الفكـري والاسـتقلالية الإعلاميـة.[85]

السعي إلى فرض الهيمنة الإيديولوجية

على غـرار الأنظمـة السـلطوية الأخـرى، شـعرت إدارة السـيسي بالحاجـة إلى اسـتخدام خطـابٍ إيديولوجـي يرمـي إلى إضفـاء الشرعيـة على حكمهـا وإبـراز كفاءتهـا. ومـع أن مبـدأ «مفيـش حاجـة بـبلاش» يـعبّر بقـوة عـن النهـج الاجتماعـي للنظـام بعـد العـام 2013، فإنـه لا يُعـدّ بـديلًا عـن العقـد الاجتماعـي السـابق الـذي كان أحـد أهـم الركائـز الإيديولوجيـة لجمهوريـة مـا بعـد العـام 1952. فقـد بـدا النظـام غير قـادرٍ على بلـورة إيديولوجيـا

اجتماعية موّحدة بسبب أوجه التفاوت واللامساواة الاجتماعية الاقتصادية الصارخة، ورفضه التفكير في نسج تحالفاتٍ وشراكاتٍ فعلية بين الطبقات الاجتماعية. ولجأ بدلًا من ذلك إلى الترويج لمشروعاته، وتبنّي مزيجٍ من النزعة القومية الدفاعية ونظريات المؤامرة، ناهيك عن العسكرة المتزايدة لقطاعَي التعليم والخدمة المدنية. لكن تصريحات الرئيس المتكرّرة المُنتقِدة لشعبه تدلّ على أن الهيمنة الإيديولوجية التي يمارسها النظام على الفضاء العام من قمّة الهرم فشلت في تحقيق توافقٍ اجتماعي وسياسي على مستوى القاعدة.

يُعدّ الترويج المتواصل لإنجازات النظام سمةً فريدة لإدارة السيسي، تحاول من خلالها إبراز كفاءتها. لذا، يسلّط المسؤولون ووسائل الإعلام بشكلٍ منتظم الضوء على تدشين ما يوصَف بأنه أكبر مصنع غزل، وأكبر مزرعة تمور، وأكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم؛ أو أكبر مجمّع لصناعة الرخام، وأكبر مصنع لإنتاج لبن الأطفال، وأكبر مجمّع صناعي للبولي إيثيلين، وأكبر محطة لمناولة الحاويات، وأكبر مصنع للجلود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[86] وتتباهى العاصمة الإدارية الجديدة، التي وُصفت الشركة التي تديرها كـ«أكبر مطوّر عقاري في العالم»، بأنها تضمّ مجمّع الأوكتاغون، أحد أكبر مقرّات وزارات الدفاع في العالم، فضلًا عن ثاني أكبر مسجد في العالم، وثاني أكبر ملعب في أفريقيا، وأكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأطول برج في القارة الأفريقية، إضافةً إلى القصر الرئاسي المُصمّم على الطراز الفرعوني والذي يُعدّ أيضًا من بين الأضخم عالميًا.[87] ومن غير المفاجئ ما أُفيد أيضًا عن أنها تضمّ أطول سارية علم في العالم. ويُقال إن تنفيذ هذه المشروعات وغيرها من المنجزات التي تموّلها الدولة تراعي «أعلى المعايير الدولية»، في محاولةٍ لترسيخ مكانة مصر بين بلدان العالم.

أما الوجه الآخر من الإشادة بإنجازات إدارة السيسي فهو تبنّي خطابٍ يحمّل المصريين مسؤولية تفاقم المشاكل المالية الكبرى التي تواجهها البلاد والظروف الاجتماعية الاقتصادية السيئة التي يعانون منها، إن لم يكن التسبّب بها. فقد نسج السيسي على وجه الخصوص سرديةً يلقي فيها اللوم على مؤيّدي ثورة العام 2011 لإلحاقهم ضررًا اقتصاديًا هائلًا بالبلاد، ما تركها عرضةً للتأثّر بالصدمات الخارجية، ويحمّلهم أيضًا مسؤولية الزيادة السكانية المفرطة باعتبارها تعرقل النمو الاقتصادي وتضغط على موارد الدولة.[88] فقد علّق قائلًا: «تثوروا، وتخرجوا للشوارع، وتهدّوا بلادكم»؛ ومكرّرًا: «متقعدوش كل شوية تهدّوا في بلدكم».[89] ووجّه تحذيراتٍ قائلًا إن «الأحوال ما بتتحسنش إلا إذا كان معدل نمو سكاننا يتناسب مع قدراتنا.. قدراتنا الاقتصادية وقدراتنا للتشغيل والموازنة العامة للدولة».[90] وخلال حديثٍ له في أيلول/سبتمبر 2023، في ذروة الأزمة المالية الناجمة عن الإنفاق الحكومي الهائل على المشروعات الضخمة التي يميل إليها السيسي، وجّه رسالةً قاطعة، قائلًا: «لو تمن التقدّم والازدهار للأمة إنها ما تاكلش وما تشربش زيّ ما الناس بتاكل وتشرب، ما ناكلش وما نشربش».[91] ولكنّه تبنّى نبرةً أكثر تصالحيةً، إذ وعد المصريين، على الرغم من خصوم البلاد (الذين لم يسمّهم): «لو فِضلت معدّلات حركتكم والنمو بتاعكم كده، [بعد] 10 أو 15 سنة إنتو حتبقو بحتة تانية»، في عهد من سيخلفه.[92]

يبدو واضحًا أن هذا الخطاب موجّهٌ بشكلٍ أساسي إلى الفئات الفقيرة في مصر، لكن التدهور الحادّ في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لدى الطبقة الوسطى استلزم نسج حجةٍ ضمن السردية الإيديولوجية للجمهورية الثانية، مفادها أن الدولة المصرية تواجه تهديدًا وجوديًا في إطار مؤامرةٍ تُحاك ضدّها. وبناءً على هذه السردية، تواجه مصر «حربًا من الجيل الرابع» تُخاض في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.[93] بدأ مسؤولو الإدارة الجديدة ووسائل الإعلام المرتبطة بها بالترويج لهذه الفكرة

مباشرةً بُعيد انقلاب العام 2013، ما يظهر أن هذه السردية هدفت إلى الحفاظ على ولاء الطبقة الوسطى للنظام، بعد أن تظاهر أبناؤها بأعداد كبيرة ضدّ الرئيس محمد مرسي ممهّدين الطريق للإطاحة به. منذ ذلك الحين، حاول ضباط القوات المسلحة والأكاديميون الموالون للنظام إضفاء طابعٍ علمي زائف على هذه السردية، وعمَدوا أيضًا إلى تدريسها في إطار المناهج الرسمية الخاصة بموظفي الخدمة المدنية والشرطة والمدّعين العامين والطلبة في القوات المسلحة، والترويج لها بشكلٍ مكثّف في وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة والمواد التعليمية الخاصة بالأطفال ومؤتمرات الشباب والخطب الدينية.[94] ويشدّد السيسي بصورة منتظمة على هذه الرسالة، إذ ادّعى مجدّدًا في كانون الأول/ديسمبر 2024 بأن أجهزة مخابرات لم يسمّها (ولكن أجنبية) كانت وراء «حجم من الشائعات والكذب كتير أوي» جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف «تحريك الدنيا [بأكملها]» ضدّ مصر.[95]

مع ذلك، تكمن الركيزة الحقيقية لسردية الجمهورية الثانية الإيديولوجية في عسكرة الحياة المدنية، مثل التعليم، والتوظيف والتدريب في الخدمة المدنية. ينطوي ذلك عمليًا على ضبط سلوك مواطني الطبقة الوسطى الأكثر تضرّرًا من التدهور الحادّ في قدرتهم الشرائية وغير المنبهرين على الأرجح بإنجازات الرئيس. وقد تسارعت وتيرة العسكرة منذ العام 2017، حين أصبح لزامًا على الدبلوماسيين المصريين إتمام دورة تدريبية مدتّها ستة أشهر، تتضمّن تلقينًا إيديولوجيًا قوميًا في الكلية الحربية.[96] وفي العام 2020، صادق السيسي على تعديلات قانونية تنصّ على أن يكون لكل محافظٍ في محافظات البلاد السبع والعشرين مستشار عسكري، تشمل مسؤولياته الإشراف على تنفيذ منهج التربية العسكرية وفقًا للقواعد التي تحدّدها وزارة الدفاع في مرحلتَي التعليم الثانوي والعالي.[97] وفي نيسان/أبريل 2023، أصدرت الحكومة قرارًا يُلزم جميع الراغبين في شغل وظائف في الخدمة المدنية بالخضوع لدورة تأهيل داخل الكلية الحربية لمدّة ستة أشهر كشرط أساسي للتعيين، إلى جانب اجتياز الاختبارات الرياضية والنفسية المؤهّلة لها.[98] وتقوم لجانٌ عسكرية حاليًا بتقييم واختبار الراغبين في شغل وظائف في الخدمة المدنية، وكشفت تقارير عن أن الكلية الحربية باتت صاحبة الكلمة الأولى في الترقيات والتعيينات داخل الجهاز الإداري للدولة.[99]

إعداد نخبة إدارية موالية سياسيًا

تندرج عسكرة التعليم والتدريب من أجل تشكيل «نخبة إدارية تكنوقراطية موالية سياسيًا» في إطار ردّ السيسي على المأزق السياسي الذي تواجهه البلاد نتيجة رفضه المتعمّد إنشاءَ حزبٍ حاكم.[100] لكن ذلك لم يحلّ المشكلة المتّصلة والمتمثّلة في إيجاد مرشّحين ومحاورين يساعدون في الحفاظ على مظهر انتخابي شكلي، وتمرير أجندة السيسي في البرلمان، وحشد الدعم الشعبي للرئيس.[101] وأدّى ذلك إلى اختبار نماذج سياسية مختلفة تهدف إلى تحقيق هذه النتائج شرط الحفاظ على طاعتها للنظام. وتؤدّي الأجهزة الأمنية والمخابراتية الدور الأساسي في هذا السياق، إذ تعمد بصورة منتظمة إلى تأسيس أحزاب وتشكيل كتل برلمانية جديدة والتحكّم في اختيار قادتها ومرشّحيها للانتخابات. مع ذلك، ظلّ السيسي متردّدًا في دعم حتى أكثر هذه الأحزاب الصورية تزلّفًا، خشية تكرار تجربة «الحزب الوطني الديمقراطي»، الذي تمكّن من اكتساب نفوذ حقيقي في عملية صنع السياسات ومن تمثيل مصالح طبقة اجتماعية مستقلة في عهد مبارك.

خرج عددٌ كبير من الأحزاب الجديدة الموالية للنظام «من رحم ثورة 30 يونيو» (أي الانقلاب العسكري في العام 2013)، وارتبط بمختلف أجهزة المخابرات، غير أن السيسي سعى بدايةً إلى تجنّب السياسات الحزبية ككل.[102] وبدءًا من العام 2014، خضع الناشطون الشباب المدنيون الموالون للنظام والذين ساعدوا في الانقلاب العسكري، إلى تدريب «عسكري-قومي» في إطار البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، الذي أطلقه السيسي في العام 2015 بهدف ملء جهاز الدولة الإداري بموظفين حكوميين أكفّاء.[103] تَعزَّز هذا المسعى من خلال إنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب في العام 2017، التي قالت إنها تولّت تدريب أكثر من 6 آلاف شاب بحلول العام 2020.[104] وفي وقتٍ لاحق، تولّى الكثير من هؤلاء التكنوقراط النموذجيين مناصب في الجهاز الإداري للدولة ووسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة المخابرات، لكنهم لم يستطيعوا تزويد النظام الجديد بشبكة المحسوبية السياسية التي سعى إلى تشكيلها على المستوى الوطني. فما كان من النظام إلا أن نقل تركيزه من برنامج تأهيل الشباب إلى تأسيس حزب «مستقبل وطن» في العام 2015. لكن هذا الأخير كان يفتقر إلى التنظيم القومي اللازم لتقديم 55 ألف مرشّح لخوض انتخابات المجالس البلدية، لذا استعان النظام في العام 2016 بقدامى «الحزب الوطني الديمقراطي» من أجل تزويد كيانٍ سياسي جديد حمل اسم «من أجل مصر» بخبرتهم التنظيمية. ونظرًا إلى غياب الاختلافات السياسية أو البرامجية بين الحزبَين الجديدَين، اندمج حزب «من أجل مصر» مع حزب «مستقبل وطن» في العام 2020، الذي فاز بغالبية مقاعد البرلمان خلال انتخابات ذلك العام. أما باقي الناشطين الشبابيين الحائزين على «الشهادة الأمنية»، فقد انضمّوا إلى «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»، التي حصدت ثلاثةً وأربعين مقعدًا في مجلسَي الشيوخ والنواب في العام 2020، ما سلّط الضوء بشكل أكبر على قابلية الأحزاب الموالية للنظام للتبادل في ما بينها من دون إحداث تغيير في المشهد السياسي.[105]

لا تزال الرئاسة والأجهزة الأمنية الرئيسة بمثابة الهيئات السياسية الأساسية في البلاد، بسبب سيطرتها على آليات توزيع المكافآت مقابل الولاء. وتعمل الأحزاب السياسية بشكل أساسي كأدوات لحشد الأصوات الانتخابية، سواء من أجل المساعدة على إقرار المراسيم الرئاسية في مجلس الشعب، أو من أجل تقديم مظهر التأييد الشعبي الجارف للسيسي قُبيل الأحداث المهمة. فعلى سبيل المثال، شكّل أربعون حزبًا تحالفًا مرحليًا بتوجيهٍ من جهاز المخابرات العامة في آب/أغسطس 2023، لدعم انتخاب السيسي لولاية رئاسية ثانية، حتى قبل أن يؤكّد هو ترشّحه.[106] وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلق مسؤولون حكوميون سابقون حزبًا جديدًا هو «حزب الجبهة الوطنية»، استعدادًا للانتخابات البرلمانية المزمعة في العام 2025. وكانت النيّة من إعلانهم السعي إلى «استعادة الثقة في العملية السياسية»، عبر اتّباع «نهجٍ متوازن يحتفظ فيه [الحزب] بمسافة واحدة بين الموالاة والمعارضة»، هي تهدئة الاستياء الشعبي المتنامي من التضخم عبر الإيحاء بتخفيف القيود السياسية.[107]

طبيعة النظام في ظلّ الجمهورية الجديدة

يشكّل مبدأ «مفيش حاجة ببلاش» إذًا إحدى الخاصّيتَين اللتَين تميّزان الجمهورية الثانية عن جمهورية ما بعد العام 1952. أما الخاصية الثانية فتتمثّل في الانتقال إلى ما يمكن وصفه بـ«النظام ذي القدرات الرئاسية الفائقة»، حيث كرّس السيسي لنفسه وضعًا قانونيًا خاصًّا. وأضحت بذلك سلطته على تعليق أو تجاوز القيود والتوازنات القانونية والدستورية، والتي لم يكن بالإمكان في السابق اللجوء إليها إلا بصورة مؤقتة أو خلال حالة طوارئ مُعلنة، أمرًا طبيعيًا ودائمًا، في ظلّ إعادة تشكيل الجمهورية عبر تكريس الوصاية العسكرية على الحياة المدنية.[108] أمّا أكثر ما يميّز هذا النظام عن نظام مبارك فهو مدى تركّز النفوذ في يد السيسي، وممارسة السلطة على نحو أكثر إحكامًا وتجانسًا ممّا كانت عليه الحال في الماضي.

نتيجةً لذلك، يحكم السيسي على رأس نظامٍ مستقر ومتماسك داخليًا إلى حدٍّ كبير، تخضع فيه المهام الحكومية الأساسية إلى الرئاسة وإلى الأجهزة «السيادية»، التي تُعدّ القوات المسلحة أبرزها، وبالتالي تشكّل هذه الهيئات عمليًا دولةً موازية. ويضطرّ رجال الأعمال إلى العمل داخل هذه البنية الهجينة، فيعمَدون إلى «استمالة أدوات الدولة القسرية أو التلاعب بها أو تجاوزها، نظرًا لافتقارهم إلى أدوات نفوذ مستقلّة خاصة بهم»، على حدّ تقييم الخبير في الاقتصاد السياسي عمرو عادلي.[109] لكن في ظلّ تراكم الثروات الخاصة لدى شخصيات من الدائرة الضيّقة للنظام بفعل تولّيها المناصب العامة، باتت هي أيضًا جزءًا من طبقة أصحاب الرساميل والأملاك على نحوٍ لم يسبق له مثيلٌ في جمهورية ما بعد العام 1952. وهكذا، بات يصعب على نحو متزايد التمييز بينها وبين الشرائح العليا من طبقة رجال الأعمال والنخب ذات الدخل المرتفع سواء من حيث مظاهر الثراء أو التطلّعات الاجتماعية.

نواة النظام

يترأس السيسي نظامًا تتألّف نواته من دائرتَين: دائرة داخلية تُعرَف بـ«خليّة العمل»، وهي الأقرب إلى شكلٍ من التشاور الجماعي ضمن هيكل سلطةٍ شديد التمركز حول شخص واحد، إن لم يكن شكلًا من صنع القرار الجماعي؛ ودائرة خارجية تتكوّن من بضع عشراتٍ من كبار الضبّاط والمسؤولين المدنيين الذين ينقلون القرارات الرئاسية وتوجيهات السياسات إلى المستويات الأدنى، ويرفعون التقارير إلى المستويات الأعلى عن سير عملية التنفيذ والاحتياجات.[110] هذا ويشكّل مستوى ثالث يتألّف من مسؤولين عسكريين وأمنيين قدامى، وهم عادةً متقاعدون، ومن موظّفين في الخدمة المدنية، مجموعةً أوسع من الموالين الموثوق بهم الذين يمكن تعيينهم لرئاسة هيئات الدولة المهمّة والمجالس القومية، والذين غالبًا ما يجري نقلهم من منصب إلى آخر. ويشكّل الجيل القادم من الضبّاط في الخدمة الفعلية وموظّفي الخدمة المدنية، الذين ينتظرون ترقيتهم إلى مناصب قيادية في أجهزتهم، مستوى رابعًا ينفّذ التوجيهات الرئاسية ضمن مجالات مسؤولياتهم.

وتضمّ خليّة العمل، إلى جانب السيسي، نجلَه محمود الذي رُقّي بسرعة إلى رتبة عميد في العام 2020، قبل أن يصبح الرجل الثاني في جهاز المخابرات العامة النافذ، إضافةً إلى مدير مكتب الرئيس، ومستشار الرئيس للشؤون المالية (وهو من متقاعدي القوات المسلحة)، ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي، وهو مدني لكن يتحدّر من عائلة عسكرية.[111] وقد تولّى الفريق المتقاعد كامل الوزير، وهو وزير الصناعة، جزئيًا الدور الذي أدّاه سابقًا اللواء المتقاعد محمد أمين نصر، الذي كان له تأثيرٌ كبيرٌ على الاستثمارات الاستراتيجية للدولة بصفته المستشار المالي للسيسي، حتى وفاته في العام 2023.[112]

أما الدائرة الخارجية لنواة النظام، فتضمّ أعضاء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومُديري الأجهزة العسكرية الرئيسة المعنيّة بتقديم السلع والخدمات العامة، وبإدارة الاستثمارات العقارية والتجارية، وبضعة وزراء أساسيين في الحكومة، وحاكم البنك المركزي. والدائرة الخارجية هي أيضًا حلقة الوصل الرئيسة للنظام مع القوى الاجتماعية المهمّة، مثل طبقة رجال الأعمال، أو الجهات الخارجية، على غرار صندوق النقد الدولي. وفي حين أن العضوية في أيٍّ من الدائرتَين هي عضوية غير رسمية، تشكّل الدائرتان معًا «بيئةً» من الأفراد الأساسيين الذين يتفاعلون بعضهم مع بعض باستمرار، لا بل حتى يوميًا، ما يُضفي على النظام قدرًا من الاستمرارية والتماسك في السياسات.

وأبرز ما يميّز هيكل النظام هذا ثباتُه. فقد نجح السيسي، على وجه الخصوص، حيثما فشل جميع أسلافه، أي في منع ظهور مراكز قوى خارج دوائره المقرّبة. عليه بالطبع أن يسترضي مؤسسات الدولة التي تشكّل العمود الفقري للنظام، ولذا يمنحها الاستقلالية المؤسّسية لإدارة شؤونها الخاصة، وحصّةً من الفرص الاقتصادية، إلا أن قدرته على موازنة الزُمَر داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وإجراء عمليات استبدالٍ وتدويرٍ للقيادات، وترقية الجيل المقبل من الضبّاط داخل كلٍّ من هذه الهيئات بشكل منتظم، تُعَدّ إنجازًا فريدًا. ويتجلّى التباين بوضوحٍ عند مقارنة ذلك بالتنافس المُضني بين الرئيس جمال عبد الناصر ووزير دفاعه عبد الحكيم عامر خلال العقد الذي سبق العام 1967، أو حتى بين الرئيس الجزائري الحالي والجيش، اللذَين يضطّران إلى التعامل باستمرار مع جماعات المصالح المتنافسة.[113] نتيجةً لذلك، أصبح السيسي قادرًا أيضًا على دفع أجهزة الدولة كافّة، بما في ذلك أعضاء النظام الأساسيين، نحو تحقيق قدرٍ أعظم من الكفاءة والفعالية في بلوغ الأهداف وضمان التحسينات في الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتسجيل الشركات، والضرائب، وما إلى ذلك، حتى في ظلّ تسامحه مع سعي هذه الأجهزة إلى كسب الريع وجني الأرباح الفاحشة في المقابل.

الأوصياء العسكريون

صحيحٌ أن السيسي يمسك بجميع مفاصل السلطة، ولكن من الواضح أن القوات المسلحة هي محور سلطته. والنقاشات حول ما إذا كان هو أم القوات المسلحة المُهيمِن الحقيقي على البلاد إنما تُشتّت الانتباه عن تقارب تصوّراتهما ومصالحهما، لا بل انصهارها.[114] فالسيسي يمكّن القوات المسلحة من إعادة تشكيل مصر على صورتها، في حين أن استحواذها على حصص تجارية وتوسّعها الاقتصادي يمثّلان نتيجةً منطقيةً وتجسيدًا للنظام الذي يبنيه السيسي بقدر ما يمثّلان سعيًا وراء المصلحة المالية. وبالتالي، تشكّل قدرة

القـوات المسـلحة على الحفـاظ على الاسـتقلالية الماليـة، ولا سـيما خلال الأزمـات الماليـة المتكـرّرة التـي عصفـت بمصر على مـدى العقـد الماضي، عـنصرًا أساسـيًا في علاقتهـا بالرئيـس، يسـهم في ضمان ولاءٍ عمـوديّ داخـل سـلك الضبّـاط الذيـن تحرّكهـم الدوافـع الماديـة والإيديولوجيـة على السـواء.

مـع ذلـك، تشـوب التوتّـرات هـذه العلاقـة أحيانًـا. فـعلى سـبيل المثـال، اسـتطاعت القـوات المسـلحة أن تقـاوم محـاولات السـيسي طـوال عقـدٍ مـن الزمـن لبيـع حصـصٍ في الشركات العسـكرية إلى مسـتثمرين مـن القطـاع الخـاص، وعارضـت صراحـةً تـأجير مرافـق في منطقـة قنـاة السـويس للإمـارات العربيـة المتحـدة كوسـيلةٍ لتسـييل أصـول الدولـة. كذلـك تفيـد تقاريـر موثوقـة بـأن المؤسسـة العسـكرية رفضـت مقترحـاتٍ أجنبيـةً لإعـادة تـوطين سـكان غـزة الفلسـطينيين في سـيناء مقابـل مسـاعدات ماليـة غربيـة كـبيرة أو شـطبٍ للديـون، الأمـر الـذي يتعـارض مـع ميـل السـيسي.[115] في المقابـل، اضطّـرت وزارة الدفـاع إلى التـخلّي عـن السـيطرة على مسـاحات شاسـعة مـن الأراضي التـي أجّرتهـا الحكومـة للإمـارات في إطـار صفقـة تطويـر مدينـة رأس الحكمـة العقاريـة الضخمـة التـي أُبرِمَـت في شـباط/فبراير 2024، الأمـر الـذي سـاعد الحكومـة على تجنّـب أزمـة ماليـة كبرى.[116]

والأهـمّ أن الدسـتور المُعـدَّل للعـام 2019 أظهـر أن مقايضـةً كان لا بـدّ مـن التوصّـل إليهـا بين السـيسي والقـوات المسـلحة. فمقابـل موافقـة المؤسسـة العسـكرية على تعديـلٍ يمـدّد ولايـة الرئيـس الثانيـة لعـامَين، ويسـمح لـه بالبقـاء لولايـة ثالثـة إضافيـة مدّتهـا سـتّ سـنوات، حصلـت القـوات المسـلحة على تأكيـدٍ على حقّهـا في التدخّـل وفقًـا لتقديرهـا الخـاص مـن أجـل الحفـاظ على النظـام السـياسي في البـلاد، مـن دون طلـب موافقـةٍ أو تصديـقٍ مـن أيّ سـلطة أخـرى، بمـا في ذلـك الرئيـس.[117] مـع ذلـك، مـن الواضـح أن القيـادة هـي في يـد السـيسي. فالتغـييرات المتكـرّرة التـي يجريهـا في القيـادات العسـكرية والمخابراتيـة تعكـس حرصـه على تجنّـب أيّ تحـدٍّ لقيادتـه، وتفكيـك مراكـز القـوى، والحـؤول دون نشـوب نزاعـاتٍ بين النخـب. ولكـن غالبًـا مـا يُبالَـغ في أهميـة هـذه الخطـوات. فالأهـمّ مـن ذلـك أن ترقيـة الضبّـاط ذوي الرتـب المتوسّـطة في القـوات المسـلحة، وخاصـةً في جهـاز المخابـرات العامـة، تجـري بشـكل روتينـي، وأن لهـذه الشريحـة مـن الضبّـاط مصلحـةً واضحـةً في الحفـاظ على النظـام الـذي يَعِدُهـا بالترقيـات والمكافـآت الماديـة.

ولم تقـتصر المقايضـات على ذلـك، بـل اسـتثمر السـيسي أيضًـا رصيـدًا سياسـيًا وماليًـا كـبيرًا في تحـسين عتـاد القـوات المسـلحة وبنيتهـا التحتيـة، وتعزيـز الاسـتقلالية الاستراتيجيـة لمصر. وقـد حقّـق ذلـك مـن خلال تنويـع مصـادر اسـتيراد الأسـلحة، في خطـوةٍ أرضَـت مـا يُسـمّى بالمؤسَّسـيّين المهتـمّين بتطويـر القـوات المسـلحة لتصبـح جيشًـا محترفًـا. وفي الوقـت عينـه، أدار أزمـة ليبيـا في العـام 2020 بمهـارة، وكان على توافـقٍ مـع قـادة القـوات المسـلحة بشـأن تحدّيـات السياسـة الخارجيـة الأخـرى، مثـل تهديـد مشروع سـدّ النهضـة الإثيـوبي الكـبير لحصّـة مصر مـن ميـاه النيـل، وتداعيـات الصراعَين في السـودان وغـزة. فـضلًا عـن ذلـك، أثبـت السـيسي قدرتـه على حشـد الدعـم المالي الـدولي لمصر، وبالتـالي الحفـاظ على التمويـل الضروري لمشروعـات الأشـغال العامـة التـي تديرهـا المؤسسـة العسـكرية وغيرهـا مـن المشروعـات الضخمـة، حتـى إبّـان جائحـة كوفيـد-19 والأزمـتَين الماليّـتَين خلال 2015-2016 و2022-2023.

ولـذا، مـا مـن سـببٍ يدعـو إلى نشـوء توتّـرٍ بين السـيسي والقـوات المسـلحة بشـأن تعاملـه مـع التحدّيـات الماليـة، والاجتماعيـة الاقتصاديـة، والبيئيـة، والجيوسياسـية المتعاظمـة خلال الـفترة المتبقّيـة مـن رئاسـته. على العكـس، قـد تـؤدّي هـذه التحدّيـات إلى توحيـد الصفـوف بـدلًا مـن تـوتير العلاقـات داخـل النظـام، حتـى وإن كانـت

تدفع القوات المسلحة وجماعات المصالح والنخب الرئيسة الأخرى إلى مضاعفة تحصيلها للريع ومصادر الدخل الأخرى. ولهذا السبب أيضًا من المستبعد أن تثير مسألة السماح للسيسي بالترشّح لولاية رئاسية أخرى، وهو أمرٌ يبدو حتميًا، معارضة عسكرية حقيقية. ليس واضحًا ما قد تطلبه القوات المسلحة مقابل الموافقة على تعديلٍ دستوري آخر، ولكن من غير المرجّح أن يخرج من صفوفها مرشّحون يرغبون في استعادة سياسات عهد مبارك لتحدّي السيسي، كما فعل القائدان العسكريان المتقاعدان سامي عنان وأحمد شفيق في العامَين 2014 و2018.[118] إن المصالح الأساسية للقوات المسلحة مضمونة، ومن غير المتوقّع أن تغيّر هذه الأخيرة مسارها للشروع في عمليةٍ انتقاليةٍ بعيدًا عن السلطوية، وهذه عمليةٌ هي الوحيدة القادرة على تحقيقها سلميًا.[119]

دولة موازية

ترافَقَ نقل صلاحيات الإشراف والرقابة على القضاء إلى السيسي، أو إلى المؤسسة العسكرية التي يقودها، مع انتقالٍ أوسع نطاقًا لأصول الدولة إلى هيئات شبه حكومية. هذه هيئات تخضع لسيطرة أو ملكية أو إدارة السلطات الحكومية، وظيفتها الاضطلاع بأنشطةٍ تجاريةٍ، وقد أنشأ السيسي بعضها منذ تولّيه السلطة. واللافت أن هذه الهيئات تخضع لسيطرة الرئيس المباشرة، وإن كانت مُسجَّلةً بوصفها كيانات قانونية تمارس أنشطتها نيابةً عن الدولة المصرية. الواقع أن القوات المسلحة، إلى جانب جميع الهيئات والشركات العسكرية الأخرى، لطالما كانت معفاةً رسميًا من الرقابة الحكومية والبرلمانية، غير أن نطاق هذا الإعفاء وُسّع منذ الحين ليشمل الهيئات شبه الحكومية المدنية الخاضعة لسيطرة السيسي.

أولى هذه الهيئات شبه الحكومية هي صندوق تحيا مصر، الذي أُطلِق في العام 2014، وكُلّف بتمويل مشروعات تنموية، وهو تحت إدارة جنرالات القوات المسلحة. وكان السيسي يأمل في تحويله إلى «صندوق سيادي للأجيال»،[120] إلا أنه لم يرقَ إلى مستوى هذه التطلّعات، فعمَد بدلًا من ذلك إلى تأسيس صندوق مصر السيادي، بعد أربع سنوات، «كصندوق استثمار خاص... [بهدف] الاستغلال الأمثل للأصول المملوكة للدولة».[121] وقد منح القانون رقم 177 للعام 2018، الذي أُسِّس الصندوق السيادي بموجبه، رئيسَ الجمهورية صلاحية نقل أصول الدولة غير المستغلّة إليه، بينما وسّع مرسومٌ لاحقٌ هذه الصلاحية لتشمل نقل أيٍّ من أصول الدولة.[122] لكن أداء صندوق مصر السيادي كان ضعيفًا، إذ لم يجذب سوى 37 مليار جنيه مصري (أقلّ من 1.48 مليار دولار) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الخمس الأولى من إطلاقه.[123] وربما لهذا السبب نقل السيسي تبعية الصندوق إلى مجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر 2024، وإن كان لا يزال من غير الواضح بعد أكثر من ستّة أشهر ما إذا كان سيتبع وزير المالية، أم وزير قطاع الأعمال العام، أم رئيس الوزراء، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحًا.[124]

لكن النشاط شبه الحكومي الأكثر أهميةً على الإطلاق هو ذلك الذي تتولّاه الهيئات العسكرية المختلفة. ومع أن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والهيئات التابعة لها، مثل إدارة المشروعات الكبرى، ليست كيانات تجارية بحتة، فإنها أدارت ما يقرب من ربع مجموع مشروعات الإسكان والبنية التحتية المُموَّلة من الحكومة في الفترة الممتدّة بين العامَين 2013-2018، لترتفع نسبة هذه المشروعات إلى ما بين 27.5 و38

في المئة بحلول آب/أغسطس 2020.[125] ويتّسم تخصيص عقاراتٍ تجاريةٍ رسميًا لشركات وهيئات مملوكة للمؤسسة العسكرية بالقدر نفسه من الأهمية في ما يتعلّق بنموذج الاقتصاد السياسي المتغيّر المُتَّبَع في ظلّ إدارة السيسي. وأبرز مثالٍ على ذلك العاصمة الإدارية الجديدة، وهي قيد الإنشاء منذ العام 2015، بتكلفةٍ توقّعت الحكومة أن تصل إلى 58 مليار دولار.[126] وتمتلك وزارة الدفاع 51 في المئة من شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية المعنيّة بإدارة هذا المشروع الضخم.[127] وإضافةً إلى جني الشركة أرباحًا من بيع العقارات في العاصمة الجديدة وتأجيرها، مُنِحَت حقّ تطوير عقاراتٍ فاخرة في وسط القاهرة.

على النحو نفسه، مُنِح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، التابع أيضًا لوزارة الدفاع، وهيئات عسكرية أخرى حقّ الانتفاع التجاري من واجهة النيل في القاهرة، وعقارات سياحية مميّزة على طول سواحل البحرَين الأبيض المتوسط والأحمر، وعشرات الجزر الواقعة في البحر الأحمر.[128] وفي تطوّرٍ آخر، حلّ جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، التابع للقوات الجوية، والذي يدير مشروعاتٍ ضخمةً لاستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعتها، وتخزين الحبوب، في منطقة الدلتا الجديدة وصعيد مصر، محلَّ الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة للحكومة، في كانون الأول/ديسمبر 2024، بصفتها المستورد الحكومي الحصري للقمح.[129]

تدلّ الأهمية المتعاظمة للهيئات شبه الحكومية على نشوء اقتصادٍ هجينٍ يقوم على قطاعَين عامَّين مختلفَين: المؤسسات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية العامة الخاضعة لإشراف مجلس الوزراء؛ وتلك التي تخضع لرئيس الجمهورية. يسود تعاونٌ وتكاملٌ واسعا النطاق بينهما، إلا أن اقتران سلطة السيسي المطلقة بتحكّمه بمفاصل الاقتصاد يُحفّز على نشوء اتجاهات جديدة. أوّل هذه الاتجاهات هو أن «الدولة المعيارية»، المؤلّفة من الوزارات الحكومية والخدمة المدنية التقليدية، تتصارع باستمرار مع «دولة الامتيازات» التي تضمّ الهيئات شبه الحكومية العاملة وفقًا لقواعد يضعها الرئيس وتُفيد قواعد النظام الأساسية بينما يُفترَض أن تخدم الوطن.[130] ويعتمد التوازن بين الاثنين جزئيًا على القوة النسبية لرئيس الوزراء. فمصطفى مدبولي، الذي يشغل منصبه منذ العام 2018، يتمتّع بنفوذٍ كبير لأنه ينفّذ توجيهات السيسي بإخلاص، ولأنه يتبنّى تمامًا منطق هذه التوجيهات وأهدافها، ولا سيما في ما يتعلّق بتعزيز القطاع العقاري بوصفه محرّكًا اقتصاديًا، وتحويل أصول الدولة إلى مصادر دخل.

ونتيجة الثقة الممنوحة لمدبولي، عملت مجموعة المجالس «القومية» و«العليا» التي أنشأها السيسي لتحديد أولويات السياسات في مختلف المجالات، والتي يشكّل صعودها اتجاهًا جديدًا ثانيًا في رئاسته، مع الحكومة على أساس شراكةٍ أكثر منه على أساسٍ تنافسيّ. وهذا صحيحٌ على الرغم من أن هذه المجالس تميل إلى أن تطغى على الوزارات المسؤولة اسميًا عن تلك القطاعات. وبغضّ النظر عن نفوذ مدبولي، وسّعت دولة الامتيازات باطّرادٍ نفوذها ليفوق نفوذ الدولة المعيارية من خلال «توأمةٍ» غير رسمية إما يشرف فيها ضباط القوات المسلحة والمخابرات على وظائف نظرائهم في الخدمة المدنية، وإما يحاكونها، خصوصًا في قطاع الإعلام، ولكن أيضًا في بعض القطاعات الاقتصادية. فضلًا عن ذلك، يضطلع مستشارو الرئيس العسكريون بدورٍ إضافي في التوجيه الاستراتيجي لاستثمارات الدولة، وفي قطاعاتٍ مثل التحوّل الرقمي للحكومة، فيما يحضر قادة القوات المسلحة الاجتماعات التي يعقدها السيسي لمناقشة الشؤون الاقتصادية والمالية، في غياب تام للمسؤولين المدنيين في الكثير من الأحيان. هكذا، وإن كان جهاز الدولة المترامي الأطراف قد يبقى غير خاضع للمساءلة إلى حدٍّ كبير، ومقاومًا لأيّ تقليصٍ لاستقلاليته أو امتيازاته، سواء الرسمية أم العرفية، يعمل السيسي على تهميشه، بمساعدة القوات المسلحة، بدلًا من السعي بشكلٍ أكبر إلى زيادة فعاليته وكفاءته.[131]

وإلى جانب المؤسسة العسكرية، تستفيد الهيئات شبه الحكومية من الآلية القانونية التي يتمّ بموجبها توكيلها إدارة الأصول «العامة» باعتبارها ملكيةً «خاصةً» للدولة. هذا الأمر يسمح للهيئات بأن تحدّد بنفسها جداول الرواتب، والمنافع الإضافية، وقواعد تقاسم الأرباح، وأن تحتفظ بالإيرادات الصافية وتعيد استثمارها لمصلحتها الخاصة. ويُعَدّ مزيج التوتّر الدائم و«التعاون العملي» بين أساليب الحكم المختلفة في القطاعَين العامَّين من خصوصيّات جمهورية السيسي الجديدة. ولكنه يسهم أيضًا في طمس الحدود بين العام والخاص بشكلٍ أكبر، وهو اتّجاه كان واضحًا أساسًا في عهد أسلاف السيسي، بحيث توضَع الإيرادات المتراكمة العائدة إلى الدولة، وغير الخاضعة لآليات المساءلة، أكثر فأكثر تحت تصرّف النخب والأفراد المرتبطين بالنظام.[132]

طبقة رجال الأعمال: ضرورية ولكن خاضعة

لطالما نظرت القوات المسلحة إلى طبقة رجال الأعمال المصرية على أنها منافسٌ سياسيٌّ محتملٌ لها، ولا سيما خلال العقد الأخير من حكم مبارك، حين تفوّق عليها في النفوذ رجال الأعمال المقرّبون من نجله جمال. وهكذا، مع أن برنامج الخصخصة الذي أطلقته مصر في العام 1991 أنتج علاقةً تكافليةً جديدة بين مسؤولي الدولة والرأسماليين المحسوبين على السلطة، لم تنفّذ القوات المسلحة ببساطة أوامر الطبقة الرأسمالية، كما لم تتوافق مصالحهما.[133] والواقع أن ثورة العام 2011 والانقلاب العسكري في العام 2013 أضرّا برجال الأعمال ذوي الارتباطات السياسية الذين استفادوا من المعاملة التفضيلية في طريقة حصولهم على الدعم، والحماية، وأراضي الدولة أو غيرها من الأصول، مثل الشركات العامة المُخصخَصة في عهد مبارك.[134] وكان جزءٌ كبيرٌ من السياسة الاقتصادية اللاحقة لإدارة السيسي مُوجَّهًا نحو تفكيك النخبة الاقتصادية وإعادة تنظيمها. وقد شمل هذا المسار استعادةَ سيطرة الدولة وإدخال هيئات حكومية مثل القوات المسلحة في الإدارة الاقتصادية من جهة، وعلاقاتٍ متقلّبةً مع قطاع الأعمال الخاص من جهة أخرى. فثمّة ممارسات عدّة لا تزال تقوّض التدابير الداعمة لقطاع الأعمال، مثل الترهيب المباشر وعمليات الاستحواذ القسري، واحتكار أسواق الائتمان، والمنافسة غير العادلة من الشركات التابعة للنظام، وانتزاع التبرّعات لصندوق تحيا مصر التابع للرئيس، وغير ذلك من السلوكيات الافتراسية من جانب القوات المسلحة وأجهزة النظام. إن الأعمال التجارية مُرحَّب بها إذًا، ولكن بشروط النظام.

فيما منَعَ نظام ما بعد العام 2013 إعادة التأهيل السياسي لرجال الأعمال المحسوبين على مبارك، بقي أيضًا على مسافةٍ من رجال الأعمال المستقلّين، الذين لم تعتمد ثروتهم على الروابط المتميّزة مع صانعي القرار السياسيين. فقد حرمت إدارة السيسي هاتَين الفئتَين من رجال الأعمال من الشراكة السياسية وفرصة رسم السياسة الاقتصادية واستراتيجية الاستثمار الحكومية.[135] ومع ذلك، كانت بحاجة إلى معرفتهم التقنية، وإمكاناتهم التشغيلية، وقدرتهم على الوصول إلى الرأسمال المالي لتنفيذ الأشغال العامة. ولذا، اتّبعت الإدارة نهجًا مزدوجًا: فقد منحت الكثير من العقود من الباطن في المشروعات المُموَّلة من الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسّطة بغية بناء قاعدة موالية للنظام، بينما لجأت إلى الشركات الأكبر حجمًا عند حاجتها إلى موارد أكبر. وسعيًا منها إلى استرضاء قطاع الأعمال في سنواتها الأولى، اتّخذت تدابير صديقة للأعمال، من بينها مثلًا تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على معاملات البورصة، التي فُرِضَت في العام 2014،

وخفض معدّل ضريبة الشركات القياسي في العام 2015.[136] وقد حافظت الحكومة على هذه الإجراءات منذ الحين، ما جعل معدّلات ضريبة الشركات ومعدّلات ضريبة الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين الأدنى في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط.[137] كذلك رضخت لضغوط الشركات الكبرى لإعفائها من فترات إغلاق العمل خلال جائحة كوفيد-19، وقمعت بشدّة الحراك العمّالي.

استقرّ نظام السيسي، بعد أكثر من عقدٍ على تولّيه السلطة، على أنماط متفاوتة من العلاقات مع مجموعات فرعية مختلفة في قطاع الأعمال الواسع. أبرز هذه المجموعات مجموعة صغيرة من الشركات المستقلّة، بما فيها تكتّل أوراسكوم التابع لعائلة ساويرس، ومجموعة منصور، ومجموعة السويدي للصناعات، التي تحظى بحمايةٍ من الترهيب وباستقلاليةٍ نسبيةٍ بفضل وجود أجزاء كبيرة من رأسمالها وعملياتها خارج مصر.

يشكّل رجال الأعمال المحسوبون على نظام مبارك، والذين سُمِح لهم باستئناف نشاطهم التجاري في مصر بعد التوصّل إلى تسويات مالية مع السلطات الجديدة، مجموعةً فرعيةً ثانية. ومن بين أعضاء هذه المجموعة أحمد عز، قطب صناعة الصلب، وأحمد هيكل، رئيس شركة القلعة القابضة، ومحمد أبو العينين، رئيس مجموعة كليوباترا، وجميعهم أعادوا بناء ممتلكات كبيرة لكنهم لا يزالون مُجرَّدين من النفوذ السياسي. ويمثّل مطوّر العقارات هشام طلعت مصطفى استثناءً نادرًا، إذ أصبح ذا شأنٍ بفضل دوره في التوسّط في صفقة رأس الحكمة مع الإمارات العربية المتحدة، وهو يكشف كيف توفّر العلاقات التاريخية مع الخليج بعض الحماية لرجال الأعمال من حقبة مبارك، ما يجعلهم أقلّ عرضةً للاستغناء عنهم. فضلًا عن ذلك، يكشف سَجنُ صفوان ثابت، مالك شركة جهينة للصناعات الغذائية الناجحة للغاية، في العام 2020، بتهمٍ ملفّقةٍ لإرغامه على التنازل عن حصّة من الأسهم لهيئةٍ «سيادية»، أن هذه المجموعة الفرعية لا تزال عرضةً للضغوط والابتزاز.[138]

وتضمّ مجموعة فرعية ثالثة شركاتٍ جديدةً نسبيًا حصلت على عقود مربحة في مشروعات ضخمة تموّلها الدولة، مع أن بعض «روّاد الأعمال الجدد» هؤلاء ورثوا ببساطة من آبائهم شركاتٍ تعود إلى عهد مبارك.

أما المجموعة الفرعية الأخيرة، فتُمثَّل بأذرع النظام، أبرزهم إبراهيم العرجاني، الميليشياوي السابق من سيناء الذي تحوّل إلى رجل أعمال، وصبري نخنوخ، مدير شركة «فالكون» الخاصة للأمن والحراسة التي تدير حملات السيسي الانتخابية. وقد استغلّ الرجلان علاقاتهما بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية لبناء هيئات قابضة تجارية تعمل في مصر وخارجها.

تشكّل طبقة رجال الأعمال عمومًا قاعدةً داعمةً للنظام، تستفيد بدرجاتٍ متفاوتةٍ من إعادة إنتاج الأنماط الريعية أو الزبائنية في الاقتصاد السياسي المصري، مع بقائها خاضعةً لهذا النظام. مع ذلك، يبدو أن العلاقات تشهد تحوّلًا طفيفًا، في ظلّ ترسيخ النظام سلطتَه داخليًا، واضطلاع القوات المسلحة بدورٍ قياديّ في وضع استراتيجيات الاقتصاد واستثمارات الدولة وإدارتها. فعلى سبيل المثال، عزّزت القوات المسلحة شراكاتها مع بعض أكبر الشركات الخاصة في مصر منذ العام 2019، إن يكن قبل ذلك، من خلال نقل إدارة عددٍ من المشروعات الضخمة إلى هذه الشركات كي يتسنّى للمؤسسة العسكرية التوسّع في قطاعات اقتصادية وأنشطة تجارية جديدة ومتنوعة. لكن السيسي يواصل بوضوح الاستفادة من المصادر الخارجية لتدفّقات رأس المال

والاستثمار لإبقاء طبقة رجال الأعمال المحليين تحت السيطرة، مُعزّزًا في الوقت عينه موقعه الخاص عن طريق توجيه الدعم الخارجي عبر مكتبه. وعلى نحو مماثل، تُوجَّه جهود الوصول إلى الأسواق الخارجية (خصوصًا فرص إعادة الإعمار في ليبيا وسورية وغزة) نحو جهاتٍ تابعة للنظام، بما فيها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ومجموعة العرجاني. إن البحث عن حلولٍ خارجيةٍ للأزمة المالية المصرية بهذه الطريقة يؤدّي فعليًا إلى تفادي بناء اقتصاد سوقٍ في الداخل.

وهكذا، تبقى علاقات إدارة السيسي بطبقة رجال الأعمال المصرية شديدة التقييد، ولكنّ تحوّلًا طفيفًا قد يكون قيد التبلور. تُعدّ الحدود الفاصلة بين القطاعَين المُصنّفَين اسميًا على أنهما عام وخاص سطحية منذ فترة طويلة، ويتمّ تعديلها الآن لتشمل القوات المسلحة، نظرًا إلى «قدرتها على العمل كقطاع خاص وعام في الوقت نفسه»، واستحواذها على أصول باتت مملوكة للدولة ملكية خاصة، بعد أن كانت مُلكًا عامًّا في السابق.[139] والواقع أن تغلغل القوات المسلحة في الاقتصاد يحوّلها إلى «برجوازية جديدة»، كما ترى الباحثة سارة تونْسي،[140] بحيث يندمج كبار الضبّاط، ونظراؤهم في الأجهزة الأمنية، وإدارات الدولة، وقطاع الأعمال العام، مع الشريحة العليا الصاعدة للطبقة الوسطى.[141] لم تصبح طبقة رجال الأعمال شريكًا سياسيًا بعد، كما إنها ليست جهةً قادرةً على نقض القرارات في المجال الاقتصادي، ولكن تقارب مصالحها مع مصالح الطبقة الحاكمة الجديدة قيد التشكّل قد يغيّر في نهاية المطاف طبيعة النظام في السنوات المقبلة.[142]

خاتمة

بنى الرئيس عبد الفتاح السيسي دولةً قويةً تتألّف، على حدّ تعبير الدبلوماسي المصري السابق عز الدين شكري فشير، من «الحاكم والأجهزة الأمنية الداعمة له، وهي المخابرات العامة والمخابرات الحربية (وكلاهما تحت سيطرة الجيش) وإدارة ‹أمن الدولة›، التابعة لوزارة الداخلية».[143] إن النظام الحاكم الحالي قويٌّ ومتماسكٌ في قمة الهرم، لكنه أشبه برجلٍ مفتول العضلات من فوق، إلا أنه يقف على ساقَين نحيلتَين بالكاد تحملانه. ويعاني النظام من نقطتَي ضعفٍ أساسيّتَين تجعلان استمرارية الجمهورية الثانية موضع شكّ.

من جهة، يعمَد السيسي إلى تعديل، بدلًا من تحويل، النظام الزبائني الأبوي الجديد الذي حافظ على تماسك الدولة طوال عقود لكنه جوّف مؤسساتها، ما يجعل هشاشة الدولة دائمة.[144] في المقابل، عكَف على تبديل وتضييق دائرة المستفيدين تماشيًا مع التغييرات الأساسية التي أجراها على الاقتصاد السياسي والعقد الاجتماعي في مصر. وبدلًا من بناء اقتصاد سوق يتطلّب تحرير القوى الاجتماعية المنتجة، أشرف على نقل ملكية الأصول إلى إدارة وملكيّة هجينتَين، عامة وخاصة في آن.[145] في الواقع، استغلّت إدارة السيسي اعتمادَ القطاع الخاص في مراكمة الثروة على أجهزة الدولة التي تتحكّم بقدرته على الحصول على العقود العامة والتراخيص والتصاريح البيروقراطية، والأراضي، والقروض المصرفية. وهدف إدارة السيسي هو إمّا إخضاع طبقة الأعمال وتوجيهها نحو إعادة رسملة الأصول والمشروعات المملوكة للدولة وتسييلها، أو إقصاؤها من الأسواق. من الناحية النظرية، باستطاعة الإدارة التخلّي عن نمط العلاقات هذه وإفساح المجال أمام التعافي

والنمو الاقتصاديَين من خلال منح الوزراء المدنيين سلطاتٍ يُعتدّ بها، لكن حتى في ظلّ تعيين شخصيات تكنوقراط موالين للنظام، قد تمهّد هذه الخطوة الطريقَ أمام تفكيك النظام الحاكم.

من جهة أخرى، يبدو نظام السيسي مقيّدًا بسبب عجزه عن فرض هيمنةٍ اجتماعية وسياسية، إذ يلجأ إلى الهيمنة الإيديولوجية والسيطرة على الفضاء الإعلامي، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يستبدل الحاجة إلى تحقيق توافق حول الأهداف والوسائل، وهو ما يُعرَف في بعض الأحيان بمفهوم «الاقتصاد الأخلاقي» الذي ينطوي على الحوافز والتوقّعات والالتزامات الناظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع. في الواقع، يجري الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال مزيجٍ من التدابير القمعية والإجراءات الاقتصادية التخفيفية، على غرار برامج الدعم النقدي للفئات الفقيرة. لكن هذه المساعي لا تؤدّي إلى تحقيق توافق فعلي نظرًا إلى التخفيض الحادّ الذي لحق بالنفقات المُخصَّصة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإحجام الإدارة عن تطبيق الإصلاحات اللازمة لتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية، وزيادة الادّخار، ورفع حجم الإنتاج في الأنشطة والقطاعات غير الخاضعة لسيطرة الدولة. وخلال السنوات القليلة الماضية، سعى النظام إلى الحدّ من احتمال إضعافه سياسيًا من خلال توسيع دائرة المستفيدين من شبكات المحسوبية التابعة للدولة بشكلٍ انتقائي، لكن هذا الأمر لا يفضي سوى إلى مفاقمة العبء الذي يُثقل كاهله، وسط تقلُّص الموارد المالية. يحافظ النظام على تماسكه من خلال الاقتراض، ويتمكّن من تدبّر أموره اقتصاديًا بفضل المساعدات الخارجية، لكن استقراره مهدَّدٌ دومًا بسبب اعتماده المفرط على القوة القسرية.

لا يمكننا الافتراض بأن القوى السياسية ذات الأهمية في مصر اليوم هي فقط التي ستضطلع بالأهمية في المستقبل. فالقوى الاجتماعية المقموعة أو المُهمّشة قد تعاود الظهور في حال تزعزع استقرار النظام الذي بناه السيسي والقوات المسلحة، أو في حال شهد عملية إعادة اصطفافٍ داخلية على وقع تعاظم التحدّيات المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية. وعلى أساس الحصيلة التي ستؤول إليها الأمور، سوف يتحدّد مصير الجمهورية الثانية، سواء كانت ستوطّد أركانها أم ستراوح مكانها أم ستتداعى. على المدى القصير، ستشكّل قدرة السيسي على ضمان انتخابه لولاية رئاسية إضافية أو على تسليم الحكم لخلفٍ يحظى بموافقة القوات المسلحة من دون التسبّب بشرخ داخل النخب، دلالةً على استمرار تماسك النظام وصموده. أما على المدى الأطول، فمن المحتمل أن تكون الوسائل والأساليب التي يستخدمها النظام لضمان بقائه هي السبب في انهيار الجمهورية الثانية.

نبذة عن المؤلّف

يزيد صايغ باحث رئيسي في مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، تركّز أبحاثه على الأدوار السياسية والاقتصادية المقارَنة للقوات المسلحة العربية، والتداعيات التي تخلّفها الحرب على الدول والمجتمعات، والجوانب السياسية لعملية إعادة إنتاج الأنظمة السلطوية.

هوامش

1 الاقتباس وارد في: «السيسي: مصر تشهد ميلاد جمهورية جديدة مع افتتاح العاصمة الإدارية»، المصري اليوم، 9 آذار/مارس 2021،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2278335

2 يعبّر ماجد مندور عن الدعم الأقوى لفكرة «القطيعة»، مجادلًا أن نظام السيسي يمثّل انقطاعًا جذريًا عن الأنظمة السابقة في التاريخ المصري الحديث، ويختلف بشكل كبير عن الأنظمة الأخرى التي سبقته بعد العام 1952، في:

In Egypt under El-Sisi: A Nation on the Edge, I.B. Tauris, 2024.

وتتفق معه دينا شحاته بشكل عام، شارحةً أن الدولة المصرية مرّت بثلاث عمليات انتقالية منذ تأسيس الجمهورية: السلطوية الشعبوية في عهد عبد الناصر، والسلطوية ما بعد الشعبوية أو السلطوية الهجينة في ظل حكم كلّ من أنور السادات وحسني مبارك، والسلطوية البيروقراطية في عهد السيسي. كما ورد في:

"Sixty Years of Egyptian Politics: What Has Changed?," Cairo Review of Global Affairs, Spring 2018, https://www.thecairorev-iew.com/essays/sixty-years-of-egyptian-politics-what-has-changed/.

وترى سارة تونسي المزيد من الاستمرارية، مشيرةً إلى أن السيسي والقوات المسلحة المصرية أعادا إحياء «دولة يوليو» التي «تتعمّق في نموذج ناصري – وأكثر – من احتكار الدولة»، انظر:

"The Egyptian Army in the Political and Economic Fields since 2013: a Neo-Military Society," Confluences Méditerranée, 2022/3 N° 122, https://shs.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2022-3-page-129?lang=fr.

3 حول إعادة بروز رأسمالية الدولة، انظر:

Ilias Alami and Adam D. Dixon, *The Spectre of State Capitalism* (Oxford University Press, 2024).

4 الاقتباس وارد في:

Nathan J. Brown and Katie Bentivoglio, "Who is Running the Egyptian State?" Monkey Cage, *Washington Post*, July 31, 2015, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/07/31/who-is-running-the-egyptian-state/.

5 Marina Ottaway, "Abdicating Responsibility: Political Parties in Egypt," Wilson Center, May 25, 2021, https://www.wilsoncenter.org/article/abdicating-responsibility-political-parties-egypt.

6 «الحياة الحزبية في مصر»، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر غير محدّد،

https://www.sis.gov.eg/section/10/120?lang=ar

7 Freedom House, "Freedom in the World 2023, Egypt," https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2023.

تمّت زيارة الصفحة في 25 كانون الثاني/يناير 2025.

8 نتائج الانتخابات واردة في: عمرو هاشم ربيع، «تشكيل مجلس النواب الجديد»، الشروق، 17 كانون الأول/ديسمبر 2020،

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17122020&id=d97380c9-82f8-4b7c-82d7-db9bf117afce

9 Ahmed Bakr, "National Front Party Launches at New Administrative Capital with Mission to Restore Faith in Politics," *Mada Masr*, December 30, 2024, https://www.madamasr.com/en/2024/12/30/news/u/national-front-party-launches-at-new-administrative-capital-with-mission-to-restore-faith-in-politics/.

10 «الحياة الحزبية في مصر»، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر غير محدّد،

https://www.sis.gov.eg/section/10/120?lang=ar

11 Neil Russell, "Reconstituted Authoritarianism: Islam, Service Provision and the State in al-Sisi's Egypt," *Democratization* 30, no. 1 (2023): 6, https://doi.org/10.1080/13510347.2022.2092726.

12 يمكن الاطّلاع على نصّ القانون على:

https://manshurat.org/node/61248

13 خفّف القانون رقم 149 للعام 2019 عددًا من أحكام القانون الأصلي رقم 70 للعام 2017 المعني بتنظيم ممارسة العمل الأهلي، وخفّض المدة اللازمة للحصول على موافقة الجهة الإدارية على تلقي الجمعيات الأهلية الأموال من 90 يومًا إلى 60 يومًا، بحيث يعتبر عدم ردّ جهة الإدارة على الجمعية الأهلية بعد انقضاء تلك المدة بمثابة موافقة. «قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي ولائحته التنفيذية: الملامح الرئيسية»، تقارير متخصصة عن حقوق الإنسان، مرجع: THR 4/2021، آب/أغسطس 2021،

https://sschr.gov.eg/media/1pflybij/thr-4-2021-ar.pdf;

ورد تحليل يتعلّق بالقانون السابق رقم 70 للعام 2017 في: هيومن رايتس ووتش، «مصر: قانون جديد سيسحق المجتمع المدني»، 2 حزيران/يونيو 2017،

https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/02/304526

14 ذُكر دور الرئاسة وجهاز المخابرات العامة في: رنا ممدوح، «التحالف الوطني، وتأميم العمل الأهلي»، مدى مصر، 2 شباط/فبراير 2023،

https://www.madamasr.com/2023/02/02/feature/سياسة/التحالف-الوطني-وتأميم-العمل-الأهلي/

15 محمد المنسي ومحمد حسني، «النص الكامل لمشروع قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي بعد موافقة البرلمان»، بوابة فيتو، 10 تموز/يوليو 2023،

https://www.vetogate.com/4926683?mc_cid=d04f1a51d4&mc_eid=f54fbb2860

16 للاطّلاع على معلومات حول ارتفاع أسعار رغيف الخبز، انظر:

"Egypt Increases Price for Subsidized Bread for First Time in 36 Years," USDA Foreign Agricultural Service, June 13, 2024, Report Number: EG2024-0013, https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Egypt%20Increases%20Price%20for%20Subsidized%20Bread%20for%20First%20Time%20in%2036%20Years_Cairo_Egypt_EG2024-0013.pdf;

وحول المعيار الذي فرضته الحكومة، انظر:

"Egypt expands Takaful and Karama cash transfer program to include 73,000 more families," *Daily News Egypt*, July 15, 2024, https://www.dailynewsegypt.com/2024/07/15/egypt-expands-takaful-and-karama-cash-transfer-program-to-include-73000-more-families/#:~:text=Launched%20in%202015%20with%20World,that%20they%20meet%20specific%20requirements

17 «نص مقابلة رويترز مع السيسي»، رويترز، 15 أيار/مايو، 2014،

https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN0DV17C/

18 الاسم الرسمي للبرنامج كان برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي.

19 «السيسي: عملتوا ثورة في 2011 لتحسين أحوالكم.. و100 مليون مواطن يحتاجون 16 تريليون جنيه»، المال، 16 شباط/فبراير 2021،

https://almalnews.com/938316/السيسي-عملتوا-ثورة-في-2011-لتحسين-أحوالكم/;

إن ارتفاع عدد السكان في العام 2024 وارد في:

"Egypt population surpassed 107 mln by end of 2024," *Ahram Online*, January 1, 2025, https://english.ahram.org.eg/News/537864.aspx.

20 «الرئيس السيسي أمام مؤتمر حكاية وطن: البلاد تنمو بالعمل والإخلاص والتضحية»، الشروق، 30 أيلول/سبتمبر 2023،

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30092023&id=960dd0c6-58a3-471e-8d7b-0d8a23f71080&mc_cid=f9d2b47942&mc_eid=de4b1ae238;

ترتبط هذه القيم برمزية كاثوليكية أساسية تتمثّل في القيامة الموعودة بعد المعاناة والتضحية والموت.

Rosario Forlenza and Thomassen, Bjorn, "The Risorgimento in 20th Century Italian Political Discourse," APSA 2011 Annual Meeting Paper, https://ssrn.com/abstract=1902929.

21 Jamie Allinson, *The Age of Counter-Revolution: States and Revolutions in the Middle East*, Cambridge University Press, 2022, 257.

22 "CAPMAS: Poverty Rates in Egypt Decline to 29.7 Percent Within Year," State Information Service, (repost from Egypt Today, no citation provided), October 19, 2021, https://www.sis.gov.eg/Story/159611/CAPMAS-Poverty-rates-in-Egypt-decline-to-29.7%25-within-year?lang=en-us.

23 "Macro Poverty Outlook for Egypt, Arab Republic of: October 2024," World Bank,

تمت زيارة الصفحة في 28 كانون الثاني/يناير 2025،

http://documents.worldbank.org/curated/en/099514310152432871/IDU1648f175a1f0e61481d1a6811d0fef8e29797;

يستند البنك الدولي في قياس معدّل الفقر في مصر إلى خط الفقر الدولي للبلدان المنخفضة الدخل المُحدّد عند 3.65 دولارات في اليوم في العام 2017.

24 Heba El-Laithy, Dina Armanious, and Aliaa Hafez, "The Impact of Inflation on Poverty, Food & Nutrition Security, Presentation," June 2023, https://www.researchgate.net/publication/371938973_The_Impact_of_Inflation_on_Poverty_Food_Nutrition_Security.

25 محمد شعبان، «حازم عمر: نسبة الفقر في مصر تتخطى 60%.. ومستعد لتحمل للمسئولية»، الشروق، 5 كانون الأول/ديسمبر 2023،

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122023&id=371c9b0f-7847-4c6d-adbe-9227c6cb66c4

26 ورد حديث وزير التموين شريف فاروق في: أحمد الأطرش، «وزير التموين: ندرس هيكلة منظومة الدعم بالكامل ولا بد من عملية تنقيح مستمرة»، المال، 18 كانون الثاني/يناير 2025،

https://almalnews.com/1943320/وزير-التموين-ندرس-هيكلة-منظومة-الدعم-ب/

27 «الفقر المتعدّد الأبعاد في مصر: تحليلٌ معمّق»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، موجز سياسات، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-egypt-policy-brief-arabic.pdf

28 Bruce K. Rutherford, "Understanding Change in Egypt's Social Contract Since 2011," *Mediterranean Politics*, July 2024, 1, https://doi.org/10.1080/13629395.2024.2379734.

29 «ما أسباب عدم كفاية رفع الحد الأدنى للأجور في مصر؟»، عدسة، 24 شباط/فبراير 2025،

https://mailchi.mp/66dc08ce6f41/8elrsbfbiv-14182099?e=d11583a2ed

30 Bruce K. Rutherford, "Understanding Change in Egypt's Social Contract Since 2011," *Mediterranean Politics*, July 2024, 1, https://doi.org/10.1080/13629395.2024.2379734.

31 المصدر السابق.

32 الاقتباس وارد في:

"Ten Years Since Tahrir Square: Egypt Then and Now," Event Transcript, Project on Middle East Democracy (POMED), January 25, 2021, 20, https://mideastdc.org/wp-content/uploads/2021/02/Event-Transcript-Ten-Years-Since-Tahrir-Square-Egypt-Then-and-Now.pdf.

33 وفقًا لدراسة أجراها خبراء في الجامعة الأميركية في القاهرة، كما ورد في:

Steffen Hertog, *Locked Out of Development: Insiders and Outsiders in Arab Capitalism* (Cambridge University Press, 2022).

34 بيسان كساب، «الموازنة الجديدة: الإنفاق على الصحة والتعليم أقل من نصف الاستحقاق الدستوري»، مدى مصر، 24 نيسان/أبريل 2024،

https://www.madamasr.com/2024/04/24/news/u/الموازنة-الجديدة-الإنفاق-على-الصح/.

إن الرقم الخاص بقطاع التعليم يشمل مراحل التعليم الأساسي حتى الجامعي والتعليم الفني.

35 شهد مؤشّر جيني لقياس اللامساواة في الدخل تحسُّنًا طفيفًا بحلول العام 2018، لكنه ارتفع مجددًا إلى 50.1 في المئة في العام 2023.

Mona Elsayed, May Gadalla and Mariam Hagag, "Trends in Income and Wage Inequality in Egypt (1988–2023)," ERF Policy Brief No. 141, December 2024, https://erf.org.eg/publications/trends-in-income-and-wage-inequality-in-egypt-1988-2023-2/#:~:text=Egypt%20has%20high%20wage%20inequality,and%20recovered%20slightly%20in%202023.

36 "De-territorialisation in Egypt's Desert Cities: The Case of Sixth of October City," *Africa Development* XLVIII, no. 1 (2023): 142, https://journals.codesria.org/index.php/ad/article/view/3035.

37 يرتبط هذا الاستخدام بتونس في عهد الرئيس السلطوي زين العابدين بن علي. انظر:

Béatrice Hibou, *The Force of Obedience: The Political Economy of Repression in Tunisia* (Polity Press, 2011), xiv.

38 ملخّص الفكرة وارد في: يزيد صايغ، «تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات»، مركز مالكوم-كير كارنيغي للشرق الأوسط، 8 أيار/مايو 2023،

https://carnegieendowment.org/research/2023/05/assessing-egypts-state-ownership-policy-challenges-and-requirements?lang=ar

39 "OECD and Arab Republic of Egypt Inaugurate Three-Year Programme to Support Key Reforms," Organisation for Economic Co-operation and Development, Middle East and Africa Division, October 26, 2021,

https://web-archive.oecd.org/temp/2021-10-26/614337-oecd-and-arab-republic-of-egypt-inaugurate-three-year-programme-to-support-key-reforms.htm;

وافق مجلس الوزراء على النسخة النهائية من وثيقة سياسة ملكية الدولة، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وصادق عليها رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في 29 كانون الأول/ديسمبر. انظر: «وثيقة سياسة ملكية الدولة، وثيقة إطارية»، جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، كانون الأول/ديسمبر 2022،

https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/7764/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9.pdf

وسلّمت الحكومة مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية إلى صندوق النقد الدولي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وشكّلت جزءًا رسميًا من اتفاقها للحصول على قرض جديد.

"Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; and Staff Report," International Monetary Fund, January 10, 2023, https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/06/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-527849.

40 يزيد صايغ، «تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات»، مركز مالكوم-كير كارنيغي للشرق الأوسط، 8 أيار/مايو 2023،

https://carnegieendowment.org/research/2023/05/assessing-egypts-state-ownership-policy-challenges-and-requirements?lang=ar

41 يتأتّى الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية من ضريبة الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

"Revenue Statistics in Africa 2024—Egypt," *Revenue Statistics in Africa*, OECD, 1–2, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/global-tax-revenues/revenue-statistics-africa-egypt.pdf.

42 "Egypt PMI for Non-Oil Sector Drops to 8-month Low in December: S&P," *Ahram Online*, January 6, 2025, https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/3/538057/Business/Egypt-PMI-for-nonoil-sector-drops-to-month-low-in-.aspx.

43 وردت النسبة في: البنك الدولي، «القطاع الخاص في مصر.. محرك للنمو المستدام والشامل للجميع في المستقبل»، 11 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/12/11/egypt-s-private-sector-a-driver-of-future-sustainable-inclusive-growth

44 بناءً على حسابات المؤلّف التي استندت إلى مصادر متعدّدة منها:

Patrick Werr, "Egypt Gets Gulf Help Again As Eyes Turn to Currency Flexibility," Reuters, April 4, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/egypt-gets-gulf-help-again-eyes-turn-currency-flexibility-202204-04-/;

ومجموعة البنك الدولي، «صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)»، تمّت زيارة هذه الصفحة في 8 نيسان/أبريل 2025،

https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?locations=EG;

انظر أيضًا:

Jonathan Fenton-Harvey, "Why Unconditional Gulf Financing for Egypt is Dwindling," *New Arab*, February 15, 2023, https://www.newarab.com/analysis/why-unconditional-gulf-financing-egypt-dwindling;

وسلمى حسين وريم عبد الحليم ومحمد رمضان ويوسف شرف، «الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة»، مبادرة الإصلاح العربي، 12 نيسان/أبريل 2024،

https://www.arab-reform.net/ar/publication/الأزمات-الاقتصادية-المتعاقبة-في-مصر-ت/

45 دعا السيسي إلى مشاركة القطاع الخاص، قائلًا على سبيل المثال، «إحنا محتاجينكم.. إحنا أثبتنا في إدراتنا خلال الـ40 سنة اللي فاتو إننا إحنا غير أكفاء في إدارة المشاريع بتاعتنا». كما ورد في: «الرئيس المصري للقطاع الخاص: «إحنا محتاجينكم لأننا غير أكفاء في إدارة المشاريع»، العربية، 22

كانون الأول/ديسمبر 2021،

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2021/12/28/الرئيس-المصري-للقطاع-الخاص-احنا-محتاجينكم-لأننا-غير-أكفاء-في-ادارة-المشاريع

46 عمرو عادلي، «الخدمة المدنية بين الكفاءة والسلام الاجتماعي»، الشروق، 27 آذار/مارس 2016،

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27032016&id=1be20752-3019-46a5-b8b9-ed1dcacfb538

47 "The Public Sector Wage Bill," International Monetary Fund. African Department, June 14, 2023, 20, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2023/210/article-A003-en.xml.

بعد أن ارتفعت فاتورة أجور القطاع العام إلى 8.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2015، هبطت إلى 5.3 في المئة في العام 2018.

World Bank, "From Floating to Thriving-Taking Egypt's Exports to New Levels," *Egypt Economic Monitor*, July 2019, 12, https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedfiles/e_Egypt-Economic-Monitor-From-Floating-to-Thriving-Taking-Egypts-Exports-to-New-Levels.pdf.

ورد هدف صندوق النقد الدولي في:

Prajesh Bhakta, Hervé Lohoues, and Samah Shetta, "Egypt," 2018 African Economic Outlook Country Note, African Development Bank Group, 7, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/country_notes/Egypt_country_note.pdf.

48 كما هو وارد في:

L. Fedi, M. Amer and A. Rashad, "Growth and Precariousness in Egypt," International Labour Organization, Working Paper No. 2, 2019, 33, https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/documents/publication/wcms_735169.pdf.

49 «مصر: تراجع التمويل يقوّض التعليم»، هيومن رايتس ووتش، 27 كانون الثاني/يناير 2025،

https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/27/egypt-declining-funding-undermines-education

50 Jessica Noll, "Fighting Corruption or Protecting the Regime? Egypt's Administrative Control Authority," Project on Middle East Democracy, February 2019, https://mideastdc.org/publication/report-fighting-corruption-or-protecting-the-regime-egypts-administrative-control-authority/.

51 للاطّلاع على الموضوع بشكل مفصّل، انظر:

Jessica Noll, "Fighting Corruption or Protecting the Regime? Egypt's Administrative Control Authority," Project on Middle East Democracy, 2019, https://pomed.org/wp-content/uploads/2019/02/POMED_ACAreport_FINAL.pdf.

52 تم التأكد من ذلك على «الجهاز المركزي للمحاسبات»، الهيئة العامة للاستعلامات، جرى تحديث الصفحة آخر مرة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://beta.sis.gov.eg/ar/مصر/النظام-السياسي/الأجهزة-والهيئات-الرقابية-والمستقلة/الجهاز-المركزي-للمحاسبات/;

يؤكد الجهاز ذلك أيضًا: «لمحة تاريخية عن الجهاز المركزي للمحاسبات»،

https://asa.gov.eg/page.aspx?id=67

53 رنا ممدوح، «عسكرة وسيطرة: ما فعلته التعديلات الدستورية في السلطة القضائية»، مدى مصر، 22 تموز/يوليو 2019،

https://www.madamasr.com/2019/07/22/feature/سياسة/عسكرة-وسيطرة-ما-فعلته-التعديلات-الد/

54 المصدر السابق.

55 رنا ممدوح، «عسكرة ‹الدستورية›.. ما وراء تعيين رئيس ‹القضاء العسكري› نائبًا لرئيس المحكمة»، مدى مصر، 19 تموز/يوليو 2022،

https://www.madamasr.com/2022/07/19/feature/سياسة/عسكرة-الدستورية-ما-وراء-تعيين-رئيس/

56 «مصر: قوانين جديدة تُرسِّخ سلطة الجيش على المدنيين»، هيومن رايتس ووتش، 5 آذار/مارس 2024،

https://www.hrw.org/ar/news/2024/03/05/egypt-new-laws-entrench-military-power-over-civilians

57 "Egypt's Parliament Passes Law Granting Military Role in Protecting Vital Facilities," *Daily News Egypt*, January 30, 2024, https://www.dailynewsegypt.com/2024/01/30/egypts-parliament-passes-law-granting-military-role-in-protecting-vital-facilities/.

58 للاطّلاع على نقاش مفيد حول الهيمنة السياسية والاجتماعية، انظر:

William Kyle Ingle and Lora Cohen-Vogel, "Politics, Power, and Social Hegemony," *Oxford Research Encyclopedia of Education*, January 2020, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264093.013.713.

59 كان باكستون يشير إلى الدكتاتوريات في أميركا اللاتينية خلال ستينيات القرن الماضي. انظر:

Robert O. Paxton, *The Anatomy of Fascism* (Penguin, 2003), 197.

60 الاقتباس وارد في:

Maged Mandour in *Egypt Under El-Sisi: A Nation on the Edge*, London: I.B. Tauris, 2024, 110.

61 جادل روبرت سبرينغبورغ بأن الحكم في مصر صار سلطويًا من جديد بعد العام 2013، «بناءً على مطالب الشعب».

"President Sisi's Delegative Authoritarianism," Istituto Affari Internazionali, August 2015, https://www.iai.it/en/pubblicazioni/c21/president-sisis-delegative-authoritarianism.

62 الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، «الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس لمصر»، 4 نيسان/أبريل 2023،

https://digitallibrary.un.org/record/4009224?ln=en&v=pdf#files

63 الاقتباس وارد في: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، «أزمة متعمدة.. تقرير حقوقي حول استراتيجية منهجية ومقصودة تعصف بحقوق الإنسان في مصر خلال السنوات الثلاث الماضية»، 25 كانون الثاني/يناير 2023،

https://cihrs.org/egypt-crisis-by-design-a-human-rights-report-by-independent-egyptian-organizations-to-the-un/

64 Khalil Al-Anani, "Sisi's Transnational Repression: Silencing Political Dissidents in Exile," Arab Center Washington, D.C., January 26, 2022, https://arabcenterdc.org/resource/sisis-transnational-repression-silencing-political-dissidents-in-exile/.

65 "The 'Egypt Papers': Here is What We Know So Far," *Mada Masr*, November 25, 2021, https://www.madamasr.com/en/2021/11/25/news/u/the-egypt-papers-here-is-what-we-know-so-far/.

66 Hossam el-Hamalawy, "Egypt Security Sector Report," *3arabawy* (Substack), November 20, 2023, https://3arabawy.substack.com/p/egypt-security-sector-report-20-nov-2023.

67 «هنا نفعل أشياء لا تُصدّق»: التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسي»، هيومن رايتس ووتش، 6 أيلول/سبتمبر 2017،

https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/06/308368

يُشار إلى أن النسخة العربية من هذا التقرير استخدمت عبارة «سلسلة التعذيب»، لكننا آثرنا استخدام «خط إنتاج التعذيب» لما يعكسه من دقة أكبر في المعنى.

68 "2023 Country Reports on Human Rights Practices: Egypt," U.S. Department of State, April 2024, 9, https://www.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/egypt/.

وردت التقديرات المتعلّقة بمعدّل أعداد السجناء في:

"Egypt," World Prison Brief, https://www.prisonstudies.org/country/egypt.

69 Hossam el-Hamalawy, "Egypt's Carceral Complex," Rosa Luxemburg Foundation, https://www.rosalux.de/en/news/id/52320/egypts-carceral-complex.

70 "Egypt's Carceralocracy," Collective Antigone, no. 77, January 2025, https://thebaffler.com/after-the-fact/egypts-carceralocracy-antigone.

71 «مصر: ينبغي نشر أعداد السجناء: غياب الشفافية وطمس الحقائق مع استمرار الانتهاكات»، هيومن رايتس ووتش، 28 شباط/فبراير 2023،

https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/28/egypt-release-prison-population-figures.

وقدّم رضى مرعي مراجعة مفصّلة حول نظام السجون في: «التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة السجون في مصر»، مبادرة الإصلاح العربي، 16 شباط/فبراير 2022،

https://www.arab-reform.net/ar/publication/التكلفة-الاجتماعية-والاقتصادية-لمنظ/

72 جرى شرح هذه النقطة بشكلٍ مفصّل في: يزيد صايغ، «أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري»، تقرير، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الصفحتان 267-268،

https://carnegieendowment.org/research/2019/11/owners-of-the-republic-an-anatomy-of-egypts-military-economy?lang=ar&center=middle-east

73 وردت عملية الاستحواذ في: حسام بهجت، «تفاصيل استحواذ المخابرات العامة على ‹إعلام المصريين›»، مدى مصر، 25 كانون الأول/ديسمبر 2017،

https://www.madamasr.com/2017/12/20/feature/سياسة/تفاصيل-استحواذ-المخابرات-العامة-على/

وسائل الإعلام التي يملكها صندوق الاستثمار المملوك لجهاز المخابرات العامة بدءًا من العام 2018، كما ورد في رسم بياني في:

"Egyptian Media Group," Reporters Without Borders, January 25, 2019, https://egypt.mom-rsf.org/en/owners/companies/detail/company/company/show/egyptian-media-group/

74 Hossam el-Hamalawy, “Egypt Security Sector Report,” *3arabawy* (Substack), December 16, 2024, https://3arabawy.substack.com/p/egypt-security-sector-report-16-dec-2024;

وأيضًا:

“Intelligence-Owned Media Group Bans Coverage of Civil Democratic Movement. Progress in IMF Talks Could Come ‘In a Few Weeks,’” *Mada Masr Digest*, May 18, 2022.

ما من رابط لهذا المقال لأنه جزء من نشرة إخبارية تُرسل عبر البريد الإلكتروني.

75 دور مكتب رئيس الجمهورية وفقًا للصحافي الناشط حسام الحملاوي في نقاش مع المؤلّف، 27 كانون الأول/ديسمبر 2024. التعليمات التحريرية وردت في: «حجب ‹القاهرة 24›.. ومصادر: تغييرات في إدارة ملف الإعلام»، مدى مصر، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

https://www.madamasr.com/2024/11/08/feature/سياسة/حجب-القاهرة-24-ومصادر-تغييرات-في-إدار/

76 “Country Policy and Information Note: Opposition to the State, Egypt,” Guidance: Version 4.0, December 2023, https://www.gov.uk/government/publications/egypt-country-policy-and-information-notes/country-policy-and-information-note-opposition-to-the-state-egypt-december-2023-accessible#Treatment_of_political.

هذه الفقرة مقتبسة من:

“Freedom in the World 2023—Egypt,” Freedom House, 2023, https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2023.

77 على سبيل المثال، أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في أواخر العام 2023 عن إجراءات تأديبية بحق موقع «صحيح مصر» المستقل المعني بالتدقيق بتصريحات المسؤولين، الذي كشف عن الرقابة الداخلية التي فرضتها شركة «المتحدة للخدمات الإعلامية» التابعة للمخابرات العامة على تغطية الانتخابات الرئاسية،

Salma Hindy “Saheeh Masr Under Investigation for Exposing Electoral Media Censorship,” *Mada Masr*, December 11, 2023, https://www.madamasr.com/en/2023/12/11/news/u/saheeh-masr-under-investigation-for-exposing-electoral-media-censorship/?mc_cid=f785df730e&mc_eid=de4b1ae238.

78 Mada Masr and Rana Mamdouh, “House Approves Laws Consolidating Executive, Military Powers Days After End of State of Emergency,” *Mada Masr*, November 1, 2021, https://www.madamasr.com/en/2021/11/01/news/u/house-approves-laws-consolidating-executive-military-powers-days-after-end-of-state-of-emergency/.

79 Vivian Yee, “In Egypt’s Big Ramadan TV Drama, the President Is the Hero,” *New York Times*, May 1, 2022, https://www.nytimes.com/2022/05/01/world/middleeast/egypt-ramadan-tv-el-sisi.html.

80 «القوات المسلحة تطلق مشروعًا دراميًا ثقافيًا توعويًا بعنوان «مصري»»، مصراوي، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022،

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2022/10/4/2301634/القوات-المسلحة-تطلق-مشروعا-دراميا-ثقافيا-توعويا-بعنوان-مصري#SectionMore

81 Nathan Brown, “Who Speaks for the Egyptian Soul? The Tension between Rulers and al-Azhar,” *Rowaq Arabi*, 28 (2), 2023, 14, https://doi.org/10.53833/BCQM1937.

82 ازدادت نسبة القنوات التلفزيونية المملوكة لشركة «المتحدة للخدمات الإعلامية» بأكثر من 550 في المئة خلال خمس سنوات، وفقًا للبيانات المالية الواردة في:

Hossam el-Hamalawy, “Mukhabarat Channels See Debts Soar,” Egypt Security Sector Report, *3arabawy* (Substack), March 17, 2025, https://3arabawy.substack.com/p/egypt-security-sector-report-17-mar-2025.

83 “Shakeup to State-Dominated Media Landscape Underway,” *Mada Masr*, November 13, 2024, https://www.madamasr.com/en/2024/11/13/feature/politics/shakeup-to-state-dominated-media-landscape-underway/.

84 دور مكتب رئيس الجمهورية وفقًا للصحافي الناشط حسام الحملاوي في نقاش مع المؤلّف، 27 كانون الأول/ديسمبر 2024. التعليمات التحريرية وردت في: «حجب ‹القاهرة 24›.. ومصادر: تغييرات في إدارة ملف الإعلام»، مدى مصر، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

https://www.madamasr.com/2024/11/08/feature/سياسة/حجب-القاهرة-24-ومصادر-تغييرات-في-إدار/

85 رنا ممدوح، «عبد العزيز والشوربجي والمسلماني على رأس مجلس وهيئتَي الصحافة والإعلام.. ومصادر: ‹رشوان، استبعِد في الأيام الأخيرة›»، مدى مصر، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،

https://www.madamasr.com/2024/11/25/news/u/عبد-العزيز-والشوربجي-والمسلماني-على-ر/

86 تشمل الأمثلة مشروعًا مشتركًا مع هيئة عسكرية لبناء مجمّع لتصنيع الجلود يُزعم بأنه «أكبر مصنع للجلود والأسمدة العضوية الصلبة والسائلة والأحماض الأمينية والجيلاتين الحلال في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط»، وفقًا لما ورد على الموقع الإلكتروني لشركة «ليذر آند مور»، تمت زيارة الصفحة في 7 نيسان/أبريل 2025،

https://www.leatherandmore-eg.com/ar;

و«أكبر محطة على مستوى العالم» لمعالجة مياه الصرف الزراعي في محطة الحمام، كما ورد في:

"Egypt Constructs Artificial River with LE 160 billion Parallel to Nile River," *Egypt Independent*, July 4, 2023. https://www.egyptindependent.com/egypt-constructs-artificial-river-with-le-160-billion-parallel-to-nile-river/;

وإنشاء «أكبر مجمّع صناعي للبولي إيثيلين» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تديره المؤسسة العسكرية بناءً على توجيهات السيسي، كما ورد في: «السيسي يوجه بإنشاء أكبر مجمع صناعي للبولي إيثيلين في الشرق الأوسط»، المصري اليوم، 1 آب/أغسطس 2022،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2655078;

و«أطول برج في أفريقيا»، كما ورد في:

"How Egypt's New Cities Can Improve Sustainability and Quality of Life," Oxford Business Group, 2022, https://oxfordbusinessgroup.com/reports/egypt/2022-report/economy/next-gen-living-a-national-campaign-is-under-way-to-create-the-fourth-generation-of-new-cities-to-boost-quality-of-life-and-alleviate-urban-strain.

87 ورد الاقتباس على لسان رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة في: سحر نمر، «خالد عباس: طرح شركات تابعة لـ«العاصمة الإدارية» في البورصة المصرية»، البورصة، 7 شباط/فبراير 2023،

https://www.alborsaanews.com/2023/02/07/1629888

88 أتى السيسي مثلًا على ذكر الاكتظاظ السكاني وتجاوزه موارد الدولة، في خطابات منشورة على: «الرئيس عبد الفتاح السيسي يفتتح مدينة المنصورة الجديدة وجامعة المنصورة الجديدة»، قناة رئاسة جمهورية مصر العربية على يوتيوب، قبل عامَين (التاريخ غير مُحدّد)،

https://www.youtube.com/watch?v=qZEsRs_BB18&t=3256s;

و«السيسي: عملتوا ثورة في 2011 لتحسين أحوالكم.. و100 مليون مواطن يحتاجون 16 تريليون جنيه»، المال، 16 شباط/فبراير 2021،

https://almalnews.com/938316/السيسي-عملتوا-ثورة-في-2011-لتحسين-أحوالكم/

89 الاقتباس الأول وارد في: «الآن | السيسي: بتحملوا الدولة فوق طاقتها.. وبعدين تثوروا ويتحول الموضوع لخراب»، قناة إكسترا نيوز على يوتيوب، 16 شباط/فبراير 2021،

https://www.youtube.com/watch?v=qsDcIL7Neu8&t=5s;

والاقتباس الثاني وارد في: خالد مصطفى، «الرئيس السيسي: ‹15 سنة وهنكون في حتة تانية›»، المصري اليوم، 21 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3334697

90 فاطمة محمد، «الرئيس السيسي: ‹النمو السكاني هياكل البلد›»، المصري اليوم، 1 كانون الأول/ديسمبر 2022،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2756350

91 أحمد علاء، «الرئيس السيسي: لو الجوع والحرمان ثمن البناء والتنمية اوعوا تقولوا ناكل أحسن»، الشروق، 30 أيلول/سبتمبر 2023،

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30092023&id=697f1003-3bbb-4bb7-8819-2fe1a0a80b73

92 في خطاب ألقاه في أكاديمية الشرطة، كما ورد في: خالد مصطفى، «الرئيس السيسي: ‹15 سنة وهنكون في حتة تانية›»، المصري اليوم، 21 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3334697

93 Ziad A. Akl, "Egypt's 4th-generation Warfare," *Mada Masr*, September 29, 2013, https://www.madamasr.com/en/2013/09/29/opinion/u/egypts-4th-generation-warfare/.

94 للاطّلاع على أمثلة حول هذا النهج العلمي الزائف:

Taha Kassem, "Fourth Generation Warfare, a Great Challenge to Stability: Egypt as a Case Study," *International Journal of Humanities and Social Sciences* 5, no. 3 (Apr–May 2016): 1–24, https://archive.org/details/1.IJHSSFourthGenerationWarfareInEgypt;

واللواء طيار أركان حرب هشام الحلبي، «حروب الجيل الرابع»، محاضرة في المجلس المصري للشؤون الخارجية، 8 نيسان/أبريل 2019،

https://ecfa-egypt.org/2019/04/08/حروب-الجيل-الرابعاللواء-طيار-أركان-حر/?lang=ar;

وشيماء محمد ومحمد عرفة، «حروب الجيل الرابع: الآليات والأبعاد»، مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية، المجلد 2 العدد 2 (كانون الثاني/يناير 2022)، ص. 339 – 364،

https://mjoms.journals.ekb.eg/article_216144.html

وحول انتشار هذه السردية في أوساط الرأي العام المدني،

"Egypt's Fourth Generation Warfare," *Raseef22*, July 15, 2020, https://raseef22.net/english/article/1079045-egypts-fourth-generation-warfare.

95 ورد الاقتباس في: «الرئيس السيسي: ‹15 سنة وهنكون في حتة تانية›»، المصري اليوم، 21 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3334697

96 Hossam el-Hamalawy, "Militarization of the Civil Service," *3arabawy* (Substack), August 8, 2023, https://3arabawy.substack.com/p/militarization-of-the-civil-service.

97 «مستشار عسكري لكل محافظة.. تفاصيل تعديلات قانون منظمات الدفاع الشعبي»، مصراوي، 29 تموز/يوليو 2020،

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/7/29/1842471/مستشار-عسكري-لكل-محافظة-تفاصيل-تعديلات-قانون-منظمات-الدفاع-الشعبي-

98 إحسان صلاح ورنا ممدوح ومدى مصر، «مجلس الوزراء يقصر التعيين في الحكومة على الحاصلين على دورة تأهيل من الكلية الحربية»، 13 أيار/مايو 2023،

https://www.madamasr.com/2023/05/13/news/u/ع-الحكومة-في-التعيين-يقصر-الوزراء-مجلس/?mc_cid=f0438bf83a&mc_eid=de4b1ae238

99 حول التدريب الرسمي، انظر على سبيل المثال،

Hossam el-Hamalawy, "Militarization of the Civil Service," *3arabawy* (Substack), August 8, 2023, https://3arabawy.substack.com/p/militarization-of-the-civil-service;

وأيضًا: «‹غير دستوري›.. ‹المبادرة المصرية› تنتقد ترسيخ تدريبات الأكاديمية العسكرية في اختبارات المعلمين»، المنصّة، 25 كانون الثاني/يناير 2025،

https://almanassa.com/news/21788;

تم إشراك أفراد العائلة أحيانًا في بعض الأنشطة التدريبية، انظر مثلًا: «انطلاق فعاليات النسخة الثالثة من برنامج «استراتيجية تنمية القيادة الوطنية» لأعضاء النيابة الإدارية بالتعاون مع إدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة»، الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع، 9 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.mod.gov.eg/ModWebSite/NewsDetailsAr.aspx?id=44325;

وحول دور اللجان العسكرية في التعيينات والترقيات، انظر: إحسان صلاح ورنا ممدوح ومدى مصر، «مجلس الوزراء يقصر التعيين في الحكومة على الحاصلين على دورة تأهيل من الكلية الحربية»، 13 أيار/مايو 2023،

https://www.madamasr.com/2023/05/13/news/u/ع-الحكومة-في-التعيين-يقصر-الوزراء-مجلس/?mc_cid=f0438bf83a&mc_eid=de4b1ae238

100 الاقتباس من كلمة لروبرت سبرينغبورغ، جادل فيها بأن السيسي يستنسخ حرفيًا نموذج نظام التعليم في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا وحركة شباب هتلر،

"Event Transcript—Ten Years Since Tahrir Square: Egypt Then and Now," Middle East Democracy Center, January 25, 2021, https://mideastdc.org/wp-content/uploads/2021/02/Event-Transcript-Ten-Years-Since-Tahrir-Square-Egypt-Then-and-Now.pdf

101 تم التطرّق إلى هذه المسألة مطوّلًا في:

Hesham Sallam, "The Autocrat-in-Training: The Sisi Regime at 10," *Journal of Democracy* 35, no. 1 (January 2024): 87–101, https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-autocrat-in-training-the-sisi-regime-at-10/.

102 الاقتباس وارد في: «الحياة الحزبية في مصر»، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر غير محدّد،

https://www.sis.gov.eg/section/10/120?lang=ar

103 البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، تمّت زيارة الصفحة في 6 نيسان/أبريل 2025،

https://globalcsr.org/presidential-leadership-program-plp/

104 Nathan J. Brown and Mark Berlin, "Steering the Wide Egyptian State: Ideology or Administration?," Carnegie Endowment for International Peace, May 28, 2020, https://carnegieendowment.org/research/2020/05/steering-the-wide-egyptian-state-ideology-or-administration?lang=en.

105 رنا ممدوح، «‹تنسيقية شباب الأحزاب›.. كوادر مطابقة للمواصفات»، مدى مصر، 9 آذار/مارس 2021،

https://www.madamasr.com/2021/03/09/feature/سياسة/تنسيقية-شباب-الأحزاب-كوادر-مطابقة-ل/

106 El-Sayed Gamal El-Din, "Alliance of 40 Egyptian Political Parties Endorses President Sisi for a New Term," *al-Ahram Online*, August 28, 2023, https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/507364/Egypt/Politics-/Alliance-of--Egyptian-political-parties-endorses-P.aspx.

تمّ الحديث عن دور جهاز المخابرات العامة في هذه العملية في:

"Egypt Security Apparatus Mobilises for Sisi Re-election," *Africa Intelligence*, September 7, 2023, https://www.africaintelligence.com/north-africa/2023/09/07/egypt-security-apparatus-mobilises-for-sisi-re-election,110040546-art

107 الاقتباسات واردة في:

Ahmed Bakr, "National Front Party Launches at New Administrative Capital with Mission to Restore Faith in Politics," *Mada Masr*, December 30, 2024, https://www.madamasr.com/en/2024/12/30/news/u/national-front-party-launches-at-new-administrative-capital-with-mission-to-restore-faith-in-politics/;

وريهام سعيد أحمد، «سياسيون وشخصيات عامة يتوافدون على مؤتمر تدشين حزب الجبهة الوطنية»، المصري اليوم، 30 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3341081

108 استُخدمت مصطلحات مختلفة في وصف نمط حكم السيسي، منها مصطلح «سلطاني» الذي استخدمه روبرت سبرينغبروغ. بريد إلكتروني موجّه إلى المؤلّف، 15 شباط/فبراير 2021. تقدّم ديلان أيتس مناقشة مفيدة حول مفهوم الوضع القانوني الخاص في:

"The State of Exception: An Insight into its Theoretical Background." Global Campus Human Rights Journal, 7, 2023, 114–124, http://dx.doi.org/10.25330/2652.

109 Amr Adly, "Disempowerment Without Expropriation: Egypt's Old Oligarchy Under Sisi," *British Journal of Middle Eastern Studies*, 50:2, 2021, 411, https://doi.org/10.1080/13530194.2021.1975533.

110 إن المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستمدّة بشكل أساسي من مقابلات أجراها المؤلّف مع أشخاص طلبوا عدم الكشف عن هويتهم.

111 تم تعيين اللواء المتقاعد عباس كامل، الذي كان في السابق رئيسًا لجهاز المخابرات العامة وثم مديرًا لمكتب رئيس الجمهورية، بمنصب المنسق العام للأجهزة الأمنية المُبتكر حديثًا في العام 2024. لكن بعد أن كان يُنظر إليه باعتباره شخصية نافذة داخل الدائرة الضيّقة للرئيس، لا يُعتقد أنه جزء من خليّة العمل الخاصة به بعد الآن. والأمر الاستثنائي هو أن المدير الراهن لمكتب رئيس الجمهورية هو القاضي ووزير العدل السابق عمر مروان،

https://www.presidency.eg/AR/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/news-372024-3/

112 شغل أقارب آخرون للرئيس مناصب مساندة، لكنهم ليسوا شخصيات بارزة في النظام، بمن فيهم حمو محمود السيسي، الفريق محمد حجازي، الذي كان سابقًا رئيسًا للمخابرات الحربية ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومستشارًا لرئيس الجمهورية للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات منذ العام 2017؛ وشقيق الرئيس، أحمد السيسي، الذي يرأس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي المصري.

113 حول التنافس بين عبد الناصر وعامر، انظر:

Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt,* Verso, 2014.

أحدث المناقشات حول حالة الجزائر واردة في:

Abdennour Benantar, "Evolution of the Army's Role in the Algerian Political System," Chapter 5 in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), *The Disappearing of Algeria's Hirak*, Les dossiers du CERI, Sciences-Po, Paris, February 2024, https://www.sciencespo.fr/ceri/en/content/disappearing-algeria-s-hirak.

114 يجادل ماجد مندور مثلًا بأن «العسكرة الكاملة للدولة والمنظومة السياسية أضعفت الرئاسة بشكل ملحوظ وسمحت للمؤسسة العسكرية بالبروز كالقوة المهيمنة بلا منازع في السياسة المصرية». انظر:

"What to Expect from Sisi Third Term?" *Journal of North African Studies*, 29:3, 2024, 416, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629387.2024.2318887

115 مقابلات أجراها المؤلّف مع مسؤولين يتمتعون بإمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات، طلبوا عدم الكشف عن هويتهم.

116 Hanan Mohamed, "Ras El Hikma Investment Deal Unveils 5 Key Factors," *Egypt Today*, February 23, 2024, https://www.egypttoday.com/Article/3/130576/Ras-El-Hikma-investment-deal-unveils-5-key-factors.

117 حول تمديد ولاية الرئيس، انظر:

Samy Magdy, "Egypt Voters Approve Referendum Extending President's Rule," AP News, April 24, 2019, https://apnews.com/general-news-c236c9fbb5f94092a8952b4856ad87d8;

إن الأحكام المتعلقة بمهام القوات المسلحة واردة في المادة 200 من الدستور المعدّل للعام 2019. يمكن الاطّلاع على نصّ الدستور على: «دستور جمهورية مصر العربية»، الهيئة العامة للاستعلامات،

https://sis.gov.eg/Story/119834/دستور-جمهورية-مصر-العربية?lang=ar

118 Steven A. Cook, "Why is Sami Enan Running for President?" Council on Foreign Relations, February 24, 2014, https://www.cfr.org/blog/why-sami-enan-running-president; and "Ahmed Shafiq: Egyptian ex-PM withdraws from election," BBC, 7 January 2018, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-42597803.

119 تمّت مناقشة هذه المسألة في: يزيد صايغ، «وحيدًا على الذُرى في مصر»، ديوان، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 30 تموز/يوليو 2019،

https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2019/07/alone-at-the-top-in-egypt?lang=ar

120 وفقًا للمدير التنفيذي للصندوق آنذاك محمد عشماوي،

"Presidency Seeks to Convert Long Live Egypt Fund to EGP 100 Billion Fund," Daily News Egypt, October 3, 2015, https://www.dailynewsegypt.com/2015/10/03/presidency-seeks-to-convert-long-live-egypt-fund-to-egp-100bn-fund/.

121 نبذة عن صندوق مصر السيادي واردة على موقعه الإلكتروني،

https://tsfe.com/ar/index.php

تمّت زيارة هذه الصفحة في 6 شباط/فبراير 2025.

122 يمكن الاطّلاع على نص القانون رقم 177 للعام 2018 على الرابط:

https://manshurat.org/node/31485

تمّت زيارة هذه الصفحة في 6 شباط/فبراير 2025.

123 حول قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

"Egypt Sovereign Fund to Run Under Ministry of Investment: Egyptian Gazette," *Ahram Online*, October 27, 2024, https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/534204/Business/Economy/Egypt-sovereign-fund-to-run-under-Ministry-of-Inve.aspx

124 "President Sisi Ratifies Amendments to Law of Establishment of Egypt Sovereign Fund for Investment, Development," State Information Service, Friday, October 25, 2024, https://sis.gov.eg/Story/197588/President-Sisi-ratifies-amendments-to-law-of-establishment-of-Egypt-Sovereign-Fund-for-Investment,-Development/?lang=en-us.

125 المعلومة عن ربع المشروعات احتسبها المؤلّف، بالاستناد إلى تصريح اللواء محمد عرفان، رئيس هيئة الرقابة الإدارية آنذاك، بأن 1705 مشروعات بتكلفة 285 مليار جنيه أُديرت خلال الفترة ما بين 15 شباط/فبراير 2016 و20 أيار/مايو 2017، كما ورد في: أحمد فرحات، «الرقابة الإدارية: الانتهاء من مراجعة 1705 مشروع بتكلفة 285 مليار جنيه»، البورصة، 23 أيار/مايو 2017،

https://www.alborsanews.com/2017/05/23/1026046;

وأفاد عرفان في وقت لاحق أن مشروعات إضافية بتكلفة 84 مليار جنيه مصري أُنجزت بحلول كانون الثاني/يناير 2018.

"Sisi Inaugurates Several Projects in 10 Ramadan City," *Egypt Today*, January 8, 2018, https://www.egypttoday.com/Article/1/39601/Sisi-inaugurates-several-projects-in-10th-of-Ramadan-city;

وكشف رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن التكلفة الإجمالية لإنجاز 8278 مشروعًا بين العامَين 2014 و2018 بلغت 1.56 تريليون جنيه مصري (87 مليار دولار أميركي وفقًا لسعر الصرف آنذاك)، كما ورد في: هند مختار ومحسن البديوي ومحمد الشرقاوي، «رئيس الوزراء في افتتاح عدة مشروعات خدمية: أنجزنا 8278 مشروعًا بحجم استثمار 1.6 تريليون جنيه في 4 سنوات»، اليوم السابع، 15 كانون الأول/ديسمبر 2018،

https://www.youm7.com/story/2018/12/15/4068834/رئيس-الوزراء-فى-افتتاح-عدة-مشروعات-خدمية-أنجزنا-8278-مشروعا;

إن النسبة المقدّرة اللاحقة المتراوحة بين 27.5 و38 في المئة احتسبها المؤلّف، بالاستناد إلى التصريحَين التاليَين. أولًا، صرّح السيسي بأن التكلفة الإجمالية للمشروعات القومية المُنجزة لغاية تموز/يوليو 2022 بلغت 8 تريليونات جنيه مصري، كما ورد في: هديل هلال، «بتكلفة 8 تريليونات جنيه.. الرئيس السيسي: نفذنا بنية تحتية هائلة خلال الـ8 سنوات الماضية»، الشروق، 20 تموز/يوليو 2022،

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20072022&id=091c498f-12d2-4066-b382-a1c9957444ac;

ثانيًا، أفاد رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة اللواء أركان حرب إيهاب محمد الفار، أن الهيئة أنجزت 14762 مشروعًا بتكلفة 2.2 تريليون جنيه بحلول آب/أغسطس 2020، وجاري تنفيذ 4164 مشروعًا بتكلفة 2.6 تريليون جنيه، كما ورد في: «رئيس الهيئة الهندسية: تنفيذ 14 ألفًا و762 مشروعًا بتكلفة مالية 2.2 تريليون جنيه»، البورصة، 29 آب/أغسطس 2020،

https://www.alborsaanews.com/2020/08/29/1377873

126 George Glover, "Cairo Is Bursting at the Seams, So Egypt Is Building a New $58 Billion Capital 30 Miles Away. Take A Look," *Business Insider*, May 4, 2024, https://www.businessinsider.com/cairo-overpopulation-egypt-new-capital-city-photos-africa-tallest-building-2024-5.

127 "Administrative Capital for Urban Dev. IPO Back in the News, Possible IPO in H1 2024," *Business Today Egypt*, September 19, 2023, https://www.businesstodayegypt.com/Article/1/3072/Administrative-Capital-for-Urban-Dev-IPO-back-in-the-news#:~:text=A%20joint%20venture%20between%20the,the%20New%20Urban%20Communities%20Authority.

128 على سبيل المثال، «سحب أراضي طرح النهر من شبرا لحلوان يهدد ‹كلية السياحة› ونادي قضاة مجلس الدولة»، مدى مصر، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2024،

https://mada38.appspot.com/www.madamasr.com/2024/10/19/news/u/سحب-أراضي-طرح-النهر-من-شبرا-لحلوان-يهدد/

تخصيص جزر واقعة في البحر الأحمر لصالح القوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 380 المتعلّق بتخصيص أراضٍ صحراوية لوزارة الدفاع كأراضٍ استراتيجية ذات أهمية عسكرية. يمكن الاطّلاع على نص القرار الجمهوري رقم 380 للعام 2019 على:

https://manshurat.org/node/65318;

وتخصيص 37 جزيرة لصالح القوات المسلحة، 36 منها جزر نيلية، وجزيرة واحدة بحرية، وذلك في كانون الثاني/يناير 2022 بالقرار رقم 13 لسنة 2022. محمد عز، «النيل، في مزاد الجيش»، مدى مصر، 18 كانون الثاني/يناير 2023،

https://www.madamasr.com/2023/01/18/feature/سياسة/النيل-في-مزاد-الجيش;

وقد تم الإعلان عن مزاد آخر في تغريدة لحسام بهجت على منصة أكس، 7 آذار/مارس 2023،

https://x.com/hossambahgat/status/1636712381232345090

129 حول هذه المشروعات، انظر: محمد مجدي، «جولة في مشروع مستقبل مصر بـ‹الدلتا الجديدة›، تكشف: الصحراء تتحول إلى جنة.. ومليون فرصة عمل منتظرة خلال عامين»، الوطن، 20 أيار/مايو 2022،

https://www.elwatannews.com/news/details/6098686;

وتغريدة للمدوّن المؤيد للحكومة محمود جمال بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2023،

https://twitter.com/mahmouedgamal44/status/1633359851182084097;

وتغريدته حول مشروع استصلاح الأراضي الجديد في صعيد مصر بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2023،

https://twitter.com/mahmouedgamal44/status/1668995918799032323?s=43&t=uItWCxVfimpMl_Y5PUF5Tw

130 المصطلحات الواردة هنا مقتبسة من:

Robert Paxton, *The Anatomy of Fascism* (Penguin, 2003,) 121.

131 Nathan J. Brown and Katie Bentivoglio, "Who is Running the Egyptian State?"

132 للاطّلاع على نقاش حول هذه المسألة، انظر:

Timothy Kaldas, "When Private Isn't Private: The Blurred Lines of Regime-Owned Enterprises in Egypt," Tahrir Institute for Middle East Policy, January 11, 2022, https://timep.org/commentary/analysis/when-private-isnt-private-the-blurred-lines-of-regime-owned-enterprises-in-egypt/.

133 هذا التحليل مستمدّ من:

Heba Khalil and Brian Dill, "Negotiating Statist Neoliberalism: The Political Economy of Post-Revolution Egypt," *Review of African Political Economy*, 45, no. 158 (2018): 583, https://www.scienceopen.com/hosted-document?doi=10.1080/03056244.2018.1547187.

134 Amr Adly, "Disempowerment Without Expropriation: Egypt's Old Oligarchy Under Sisi," *British Journal of Middle Eastern Studies*, 50:2, 2021, 411, https://doi.org/10.1080/13530194.2021.1975533.

135 وردت مناقشة أوسع في: يزيد صايغ، « العلاقات بين المؤسسة العسكرية وقطاع الأعمال في الرأسمالية القسرية في مصر»، وهو مقال ضمن مجموعة مقالات صادرة بعنوان «المؤسسة العسكرية وقطاع الأعمال الخاص في بلدان الجنوب العالمي: دور العلاقة السياسية في الوصول إلى الأسواق»، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، آب/أغسطس 2024،

https://carnegieendowment.org/research/2024/08/the-military-and-private-business-actors-in-the-global-south-the-politics-of-market-access?lang=ar#-

136 بيسان كساب وسارة سيف الدين، «مصادر ترجح الإعلان عن إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة غدًا»، مدى مصر، 10 أيلول/سبتمبر 2024،

https://www.madamasr.com/2024/09/10/news/u/مصادر-ترجح-الإعلان-عن-إلغاء-ضريبة-الأر/

137 عمر غنام، «مصر: ثمن التقاعس في الإصلاح الضريبي»، مبادرة الإصلاح العربي، كانون الثاني/يناير 2023،

https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-ثمن-التقاعس-في-الإصلاح-الضريبي/

138 «لم يعد عند ‹جهينة› الخبر اليقين»، مدى مصر، 29 نيسان/أبريل 2021،

https://www.madamasr.com/2021/04/29/feature/سياسة/لم-يعد-عند-جهينة-الخبر-اليقين/

139 الاقتباس الأول وارد في:

Heba Khalil and Brian Dill, "Negotiating Statist Neoliberalism: The Political Economy of Post-Revolution Egypt," *Review of African Political Economy* 45, no. 158 (2018): 583, https://www.scienceopen.com/hosted-document?doi=10.1080/03056244.2018.1547187;

وحول تقلّص الفوارق بين القطاعَين العام والخاص، انظر:

Sarah Smierciak, *Cronyism and Elite Capture in Egypt: From Businessmen Cabinet to Military Inc.* (Routledge, 2022).

أما الاقتباس الثاني فيشير إلى الفارق القانوني بين ملكية الدولة العامة والخاصة الذي نوقش سابقًا في هذه الدراسة.

140 Sara Tonsy, "The Egyptian Army in the Political And Economic Fields Since 2013: A Neo-Military Society," *Confluences Méditerranée*, 2022/3 N° 122. https://shs.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2022-3-page-129?lang=fr.

141 الاقتباس وارد في المصدر السابق.

142 إن عبارة «veto player»، أي جهة قادرة على نقض القرارات، استُخدِمت في السياق المصري في:

Irene Weipert-Fenner, Nadine Abdalla, and Jonas Wolf, "The Political Economy of Implementing IMF Reforms: Evidence From Egypt and Tunisia," March 2025, *British Journal of Middle Eastern Studies*, 3, https://doi.org/10.1080/13530194.2025.2473880.

143 عز الدين شكري فشير، «اتجاهات جديدة للمشاركة المدنية في مصر: تحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع»، مبادرة الإصلاح العربي، 20 كانون الأول/ديسمبر 2024،

https://www.arab-reform.net/ar/publication/اتجاهات-جديدة-للمشاركة-المدنية-في-مصر/

144 المصدر السابق، ص. 4.

145 المصدر السابق، ص. 16.

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط

يُقدّم مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، منذ تأسيسه في العام 2006، تحليلاتٍ مُعمَّقة حول القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية-الاقتصادية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع خبراء بارزين في الشؤون الإقليمية. يهدف المركز، ومقرّه بيروت، إلى تحقيق فهمٍ متوازن للأحداث الإقليمية، من خلال إجراء أبحاث ميدانية حول التحديات المُحدِقة بالمنطقة، وعرض الاتّجاهات الجيوسياسية طويلة الأمد، واقتراح حلولٍ مُبتكرة في مجال السياسات. وفي ظلّ تزايد القيود المفروضة على حرية التعبير في الشرق الأوسط الأوسع، يُوفّر المركز أيضًا مساحةً تجمع الأفراد من مختلف أنحاء المنطقة لخوض النقاشات وتبادل وجهات النظر المُتنوّعة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

في عالمنا اليوم الذي يشهد تحوّلاتٍ متسارعة وتنافسًا محمومًا بين قوى مختلفة، تسعى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي إلى طرح أفكارٍ استراتيجية، ودعم المساعي الدبلوماسية، وتدريب جيلٍ صاعدٍ من الخبراء الدوليين الذين يجمعون بين المهارات البحثية والعملية، من أجل مساعدة الدول والمؤسسات على مواجهة التحديات الملحّة ودفع السلام قدمًا. وتتميّز مؤسسة كارنيغي بتحليلاتِها المستقلّة والثاقبة للأزمات الدولية وفهمِها المُعمَّق للسياقات الإقليمية، بفضل شبكتها الفريدة التي تضمّ أكثر من 170 باحثًا في عشرين بلدًا حول العالم.

مركز مالكوم كير-كارنيغي
للشرق الأوسط
Carnegie-MEC.org